

المرسوم الملكي السامي المتعلق بتأليف مجلس الوزراء

نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بناء على استقالة صاحب الدولة السيد فوزي الملقى .
وبعد الاطلاع على المادة (٣٥) من الدستور .
أمر بما يلي :

- ١ - يعين صاحب الدولة السيد توفيق ابو الهدي رئيساً للوزراء .
وبناء على تسبب الرئيس المشار اليه :
- ٢ - يعين معالي السيد خلوصي الحديدي وزيراً للاقتصاد والائتمان .
- ٣ - يعين معالي السيد غاشم الجيسوسي وزيراً للدخالة
- ٤ - يعين معالي السيد انطاس حنايا وزيراً للتجارة
- ٥ - يعين معالي الدكتور جميل التوتحي وزيراً للصحة والكهرباء والاجتماعية
- ٦ - يعين معالي السيد عبد الرحمن خليفة وزيراً للمالية وقائماً بأعمال قاضي القضاة
- ٧ - يعين معالي السيد احمد الطراونة وزيراً للمواصلات
- ٨ - يعين معالي السيد انسور نسيه وزيراً للدفاع والمعارف
- ٩ - يعين معالي السيد سابا المكشة وزيراً للدولة
- ١٠ - يعين معالي السيد جمال طوقان وزيراً للخارجية
- ١١ - يعين معالي السيد وصفي مرزا وزيراً للزراعة

الحسين بن طلال

صدر عن قصرنا بسمان الزاهر في اليوم الثاني من شهر رمضان المبارك
سنة ١٣٧٣ هجرية الموافق لليوم الرابع من شهر ايار سنة ١٩٥٤ ميلادية

بلاغ رسمي رقم (١٥) لسنة ١٩٥٤

اثبت في صدر بلاغي هذا نص المرسوم الملكي العالي الصادر في اليوم الثاني من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٧٣ هجرية
الموافق لليوم الرابع من شهر ايار سنة ١٩٥٤ ميلادية متضمناً كيفية تأليف مجلس الوزراء ومعلناً تسليماً أعياه الحكم متكاملاً على الله
وعلى ثقة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم .
١٩٥٤/٥/٤

رئيس الوزراء

توفيق ابو الهدي

الرسالة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

صان : يوم الأحد ١٤ رمضان سنة ١٣٧٣ الموافق ١٦ أيار سنة ١٩٥٤ العدد ١١٨٢

الفرس

صحيفة

٣٩٥

٤٠٣ - ٣٩٦

٤٠٥ - ٤٠٤

٤٠٥

٤٠٦

٤٠٦

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٤ « قانون معدل لقانون ضريبة الخدمات الاجتماعية »
قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤ « قانون اصلاح الاحداث »
نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٤ « نظام علاوات الميدان »
ارادة ملكية سامية باحداث مدالية باسم « مدالية الحرس الوطني »
قرار رقم (٨) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
تصحيح خطأ

نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،

تصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٤

قانون معدل لقانون ضريبة الخدمات الاجتماعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الخدمات الاجتماعية لسنة ١٩٥٤) ويقرأ مع قانون ضريبة الخدمات الاجتماعية رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصلي بحذف عبارة (الاشخاص المقيمين في المملكة : تبجي منهم في كل سنة) التي وردت فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية : (المكلفين بدفع الضرائب والرسوم المعينة في المادة التالية) .

المادة ٣ - تُلغى المادة الثالثة من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

(المادة ٣ - تحقق ضريبة الخدمات الاجتماعية على جميع المكلفين بدفع الضرائب والرسوم المدرجة فيما يلي بحسب المقادير المعينة مقابلها أدناه . وتستوفي نقداً وتفيد ايراداً للخرينة :

أ - ضريبة تعداد المواشي
٥ فلس عن كل رأس من الضان أو الماعز ٢٠ فلساً عن كل رأس من الجمال والبقر .
٥ /٠ (خمسة بالمائة) من مقدار الضريبة المستحقة وفقاً لاحكام قانون ضريبة الاراضي وقانون الضريبة الموحدة المعمول به .

ب - رسوم الجمارك
١ /٣ من قيمة البضائع والسلع والاموال المستوردة للمملكة .

د - ضريبة الدخل
١٠ /٠ من مقدار ضريبة الدخل المفروضة والمستحقة وفقاً لاحكام قانون ضريبة الدخل المعمول به اعتباراً من سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٥٤ .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٤/٤/٢٥

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
فوزي الماقيوزير المالية
سليمان سكر

١٦ / ٥ / ١٩٥٤ م ١١٨٣

نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،

تصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤

قانون اصلاح الاحداث

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون اصلاح الاحداث لسنة ١٩٥٤) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ، إلا اذا دللت القرينة على خلاف ذلك :

تعني لفظة (حدث) كل شخص أتم التاسعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة ذكراً كان أم أنثى .

وتعني لفظة (ولد) كل شخص أتم من العمر تسع سنوات أو يدل ظاهر حاله على أنه أتم التاسعة من عمره غير أنه لم يتم الثالثة عشرة .

وتعني لفظة (مرافق) كل شخص أتم من العمر ثلاث عشرة سنة أو يدل ظاهر حاله على أنه أتم الثالثة عشرة من عمره غير أنه لم يتم الخامسة عشرة .

وتعني لفظة (فتي) كل شخص أتم من العمر خمس عشرة سنة أو يدل ظاهر حاله على أنه أتم الخامسة عشرة من عمره غير أنه لم يتم الثامنة عشرة .

وتشمل لفظة (الوصي) كل شخص تعتبره المحكمة التي تنظر في أية دعوى مقامة على حدث أو في دعوى له علاقة بها بأنه الشخص الذي يتولى أتمنى أمر العناية بذلك الحدث أو الرقابة عليه .

وتعني عبارة (رئيس مراقبي السلوك) الشخص المعين رئيساً لمراقبي السلوك بمقتضى هذا القانون .

وتعني عبارة (مراقب سلوك) الشخص المعين مراقباً للسلوك بمقتضى هذا القانون .

وتعني عبارة (أمر المراقبة) الأمر الصادر بمقتضى هذا القانون القاضي بوضع أي حدث تحت اشراف أحد مراقبي السلوك .

وتعني لفظة (المحكمة) المحكمة ذات الاختصاص .

وتعني عبارة (اصلاحية الاحداث) أية مؤسسة تديرها وزارة الشؤون الاجتماعية لهذا الغرض للبنين أو البنات .

وتعني عبارة (دار التوقيف والاعتقال) أية مؤسسة تديرها وزارة الشؤون الاجتماعية أو غيرها من الوزارات المختصة لهذا الغرض للبنين أو البنات .

وتعني لفظة (سنة) سنة شمسية حيشما وردت في هذا القانون .

المادة ٣ - ١ - اذا قبض بمذكرة قبض أو بدونها على شخص يدل ظاهر حاله على أنه دون الثامنة عشرة وتمتد احضاره الى المحكمة في الحال ، فيقرب على مأمور الشرطة والدرك الذي أتى به اليه أن يحقق في القضية ، وأن يفرج عنه بتمهيد خطي يعطيه والده أو الوصي عليه أو الحدث نفسه ان كان فتي أو أي شخص آخر ، اما بكفالة كفلاء أو بدون كفلاء بالمبلغ الذي يراه المأمور كافياً لتأمين حضوره عند نظر المحكمة في التهمة الموجهة اليه .

٢ - لا يجوز تخليط السبل بالكفالة أو بدونها في الحالات الآتية :-

أ - اذا كان ذلك الشخص متهماً بجريمة قتل أو بأية جريمة خطيرة اخرى ، أو

ب - اذا كانت مصلحة تقضي بمنعه من مخالطة أي شخص غير مرغوب في مخالطته ، أو

ج - اذا كان لدى مأمور الشرطة ما يحمله على الاعتقاد بأن الافراج عنه قد يخل بسير العدالة .

المادة ٤ - إذا قبض على شخص يدل ظاهر حاله على أنه دون الثامنة عشرة من عمره ولم يفرج عنه وفقاً لما تقدم في المادة السابقة، يجب على مأمور الشرطة أو الدرك الذي أتى به إليه أن يتخذ التدابير لاعتقاله في دار التوقيف والاعتقال المعدة لهذه الغاية وفقاً لنصوص هذا القانون إلى أن يتسنى حضوره أمام المحكمة لمحاكمته.

المادة ٥ - لا يجوز تعقيب الحدث بأي قيد إلا في الحالات التي يدي فيها من التمرد أو الشراسة ما يستوجب ذلك.

المادة ٦ - يترتب على المحكمة أو قاضي التحقيق عند توقيف أو إحالة حدث لم يفرج عنه بكفالة :-

١ - أن يصدر قراراً بإحالة إلى دار التوقيف والاعتقال بدلاً من إحالة إلى السجن على أن يبقى معتقلاً طيلة مدة التوقيف أو إلى أن يفرج عنه بحكم القانون ولا يجوز توقيف أي ولد في السجن.

٢ - إذا ثبت للمحكمة أو لقاضي التحقيق أن المراهق أو الفتى متمرد لدرجة لا يؤمن معها إحالة إلى الاعتقال على هذه الصورة أو أنه فاسد الخلق لدرجة لا يستتب معها اعتقاله على الوجه المتقدم، جاز لها أو له الأمر باعتقاله في السجن في المكان المدل لاثاله من السجناء.

٣ - يجوز للمحكمة أو لقاضي التحقيق إلغاء القرار الصادر وفقاً للفقرة (١) من هذه المادة باعتقال المراهق أو الفتى في دار التوقيف والاعتقال وإصدار قرار وفقاً للفقرة (٢) باعتقال ذلك المراهق أو الفتى في السجن إذا تبين لها أو له ضرورة ذلك.

المادة ٧ - ١ - إيفاء بالغاية المقصودة من هذا القانون تعتبر المحكمة التي تنظر في التهم المستندة إلى أي حدث أنها (محكمة أحداث) ولا تعتبر كذلك إذا كان الشخص الجارية محاكمته متهماً بالاشتراك مع شخص آخر غير حدث. وتعتمد محكمة الأحداث كلما أمكن ذلك :

أ - في غير المكان الذي تعتقد فيه جلسات المحكمة الاعتيادية أو في غرفة القضاة إذا استصوب ذلك.

ب - في أيام أو أوقات تختلف عن الأيام والأوقات التي تعتقد فيها جلسات المحكمة الاعتيادية.

٢ - إذا ظهر لأية محكمة خلاف محكمة الأحداث أثناء النظر في الدعوى أن المتهم دون الثامنة عشرة، يجوز لها مواصلة النظر في القضية والفصل فيها إذا استصوبت عدم تأجيلها وللمحكمة أن توجه إصدار الحكم إلى أن يتمكن مراقب السلوك من إنهاء التحقيق الاجتماعي عن حالة الحدث وتقديم تقريره للمحكمة لتتمكن من الفصل في الدعوى على أحسن وجه يضمن إصلاح الحدث.

٣ - تتخذ التدابير جيشاً أمكن لمنع اختلاط أي حدث تجري محاكمته أمام محكمة الأحداث أثناء نقله من المحكمة إليها وإثناء الانتظار قبل مثوله أمام المحكمة أو بعده بالأشخاص الذين تجاوزت سنهم الثامنة عشرة متهمين كانوا أم مدانين.

٤ - لا يسمح لأحد بالدخول إلى محكمة الأحداث خلاف مراقبي السلوك ووالدي الحدث أو وصيه أو من كان من موظفي المحكمة أو من الأشخاص الذين لهم علاقة مباشرة بها.

٥ - لا يسمح لأحد أن ينشر اسم الحدث المائل أمام محكمة الأحداث أو مكان إقامته أو اسم مدرسته أو رسمه الفوتوغرافي أو أي شيء أو أمر قد يؤدي إلى معرفة هويته إلا بأذن المحكمة أو بقدر ما تقتضيه أحكام هذا القانون. وكل من يخالف أحكام هذه الفقرة يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين دينيراً.

المادة ٨ - إذا أتهم حدث بارتكاب جرم فللمحكمة أن تكلف والده أو وصيه بالحضور أمامها وإن تصدر مآثره ضرورياً من الأوامر لتأمين حضوره.

المادة ٩ - ١ - تنظر محكمة الصلح بصفتها محكمة أحداث في الجرائم التي تستوجب الحبس أو الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تزيد على سبع سنوات.

٢ - وتنظر المحكمة الابتدائية بصفتها محكمة أحداث في الجرائم الجنائية الأخرى وفقاً للأصول المتبعة في تلك المحكمة مع مراعاة نصوص هذا القانون.

المادة ١٠ - إذا حضر شخص متهم بجريمة أمام أية محكمة من المحاكم وكان مظهره يدل على أنه قد جاوز الثامنة عشرة من عمره ولكنه ادعى بأنه ما زال حدثاً وجب على المحكمة إذا لم يكن مقيداً في سجلات النفوس أن تجري تحقيقاً واثقاً للثبوت من سنة وأن تسمع ما يتسنى له من الشهادات عند النظر في الدعوى وإيفاء بنفايات هذا القانون تعتبر السن التي تقدرها المحكمة على الصورة الآنف ذكرها أنها هي السن الحقيقية لذلك الشخص سواء أكان تقديرها يشير إلى أنه حدث أم أنه تجاوز الثماني عشرة سنة.

المادة ١١ - ١ - إذا حضر حدث أمام أية محكمة لمحاكمته على أي جرم وجب عليها عند البدء في المحاكمة أن تشرح له بلغة بسيطة خلاصة التهمة المستندة إليه ثم تسأله إذا كان يعترف بها أم لا.

٢ - إذا لم يعترف بالتهمة المستندة إليه تشرع بسماع شهود الإثبات وعند الانتهاء من استجواب كل شاهد تسأل الحدث أو والديه أو وصيه - إذا لم يكن له محام - إذا كان يرغب في توجيه أسئلة للشاهد ويكون من واجب المحكمة أن توجه للشهود الأسئلة التي تراها ضرورية ويجوز لها أن توجه ما تستسبه من الأسئلة للحدث لشرح وتبليغ أي شيء ورد في إفادته.

٣ - إذا كانت ثمة أية كلفة تبرر تكليف المتهم بتقديم دفاعه تسمع المحكمة شهادة شهود الدفاع ويسمح للحدث أن يقدم دفاعه كما يسمح لوالده أو وصيه بمساعدته في الدفاع عن نفسه إلا إذا كان له محام.

٤ - إذا اعترف الحدث بالتهمة المستندة إليه واقتضت المحكمة بصفحة اعترافه أو اقتضت بنبوت التهمة تسأله عندئذ عما إذا كان يرغب في الإدلاء بشيء لتخفيف العقوبة أو لاي أمر آخر وقبل البت في كيفية معاملته تحصل المحكمة من مراقب السلوك على المعلومات التي تمكنها من الفصل في الدعوى على خير وجه يعود لمصلحة المتهم بشأن سيرته العمومية وبيئته وسلوكه في المدرسة وأحواله الصحية ويجوز لها أن توجه إليه ما تشاء من الأسئلة فيما يتعلق بهذه المعلومات كما يجوز لها لأجل الحصول على هذه المعلومات أن تأمر بإجراء فحص طبي خاص له أو بوضعه تحت الملاحظة الطبية وإن تفرج عنه من وقت لآخر بكفالة أو أن تعتقله في دار التوقيف والاعتقال أو إصلاح الأحداث.

المادة ١٢ - ١ - لا يحكم على ولد بالحبس.

٢ - لا يحكم بالأعدام أو الأشغال الشاقة على حدث.

٣ - إذا اقترب المراهق أو الفتى جناية تستلزم الأعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم على المراهق بالاعتقال مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وعلى الفتى مدة لا تقل عن خمس سنوات ويكون الاعتقال في إصلاحية الأحداث أو أي مؤسسة أخرى مهيئة لهذه الغاية من قبل وزير الشؤون الاجتماعية وذلك إلى أن يبلغ المراهق أو الفتى التاسعة عشرة من عمره فينقل بعدها إلى السجن لإكمال المدة المحكوم بها عليه.

٤ - إذا حكم على مراهق أو فتى بالحبس أو الاعتقال فينبغي على قدر ما تسمح به الإمكانيات أن يفصل عن السجناء الذين تزيد سنهم على ثماني عشرة سنة.

المادة ١٣ - إذا أتهم حدث بارتكاب أي جرم وثبت للمحكمة إقدامه على ارتكاب الجرم المسند إليه وجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الطريقة المقررة للفصل في الدعوى بمقتضى أحكام هذا القانون أو أي قانون آخر يجيز لها النظر في الدعوى ويجوز لها أن تفصل في الدعوى بالوجه الآتي :-

١ - بالافراج عن ذلك الحدث لدى إعطائه هو أو وليه أو وصيه أو أي شخص آخر تعهداً، أو

٢ - بالحكم عليه بدفع غرامة أو بدفع غرامة أو بدفع غرامة أو بدفع غرامة أو بدفع غرامة، أو

٣ - بالحكم على والده أو وصيه بدفع غرامة أو بدفع غرامة أو بدفع غرامة أو بدفع غرامة، أو

٤ - بالحكم على والده أو وصيه بتقديم كفالة على حسن سيرته.

ويجوز في الفقرات (٢ و ٣ و ٤) أن يقتزن الحكم المقرر فيها بأي حكم آخر مما هو مذكور في هذه المادة -

أ - يحصل كل مبلغ فرسته المحكمة وقررت استيفاءه من الوالد أو الوصي بمقتضى هذه المادة ومقدار الكفالة التي قررت الزامه بدفعها بطريق الحجر على أمواله أو بحبسه كما لو كان القرار قد صدر في دعوى حقوقية.

هكذا من الأهل

ب - يحق للوالد أو الوصي أن يستأنف كل قرار يصدر حننه بمقتضى هذه المادة كما لو كان القرار قد صدر على اثر ادائه بالجرم الذي انهم به الحدث .

٥ - يوضع تحت اشراف مراقب السلوك بمقتضى امر مراقبة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات :
أ - وينص امر المراقبة على ما تراه المحكمة ضرورياً لتأمين حسن سلوك الحدث أو منع تكرار ارتكابه الجرم نفسه وتسلم المحكمة نسخة من هذا الأمر الى مراقب السلوك الذي سيتولى الاشراف على الحدث ونسخة أخرى الى الحدث أو الى وليه أو وصيه ويكلف الحدث الموضوع تحت المراقبة بأن يخضع خلال مدة المراقبة لأشراف مراقب السلوك .

ب - يجوز للمحكمة التي اصدرت امر المراقبة - بناء على طلب مراقب السلوك أو الحدث أو وليه أو وصيه - ان تلغي امر المراقبة أو أن تعدل أي حكم من احكامه وشروطه بالتبديل أو الاضافة بعد ان تطلع على تقرير ومطالبة مراقب السلوك في هذا الشأن .

ج - اذا صدر امر بالغاء المراقبة أو بإجراء تعديل فيه يترتب على الكاتب المسؤول في المحكمة التي اصدرت الامر أن يعطي نسخة من القرار الى مراقب السلوك المتولي الاشراف على الحدث الموضوع تحت المراقبة ونسخة أخرى الى الحدث أو وليه أو وصيه .

٦ - يوضع ان كان مراهقاً أو في دار التوقيف والاعتقال لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر .

٧ - بإرساله الى اصلاحية الأحداث أو أية مؤسسة أخرى معينة لهذه الغاية من قبل وزير الشؤون الاجتماعية وذلك لمدة لا تقل عن السنة ولا تزيد على أربع سنوات .

المادة ١٤ - ١ - يجوز لمراقب السلوك بموافقة وزير الشؤون الاجتماعية أن يحضر أمام المحكمة الابتدائية أي حدث حكم بإرساله الى اصلاحية الأحداث أو مؤسسة أخرى معينة لهذه الغاية من قبل وزير الشؤون الاجتماعية وأوشك أن ينهي المدة المقررة في الحكم اذا وجد ان ذلك الحدث سينال ضرراً فيما لو افرج عنه عند نهاية مدة الحكم :
أ - بسبب اعتياد أحد والديه أو وصيه الاجرام أو السكر أو فساد الخلق ، أو

ب - لأنه لم يتم مدة التدريب في الحرفة أو المهنة التي شرع بتدريبه عليها في الاصلاحية أو المؤسسة . ويجوز للمحكمة الابتدائية بصفتها محكمة أحداث لدى اقتناعها بصحة ذلك أن تصدر قراراً باعتقال الحدث في الاصلاحية أو المؤسسة الى أن يبلغ التاسعة عشرة من عمره او الى أية مدة أقل من ذلك .

٢ - يجوز للمحكمة بناء على طلب وزير الشؤون الاجتماعية أن تفرج عن أي حدث ارسل الى اصلاحية الأحداث أو أية مؤسسة أخرى معينة من قبله لهذا الغرض اذا وجدت من الاسباب ما يدعو الى ذلك وبحسب الشروط التي تراها مناسبة بشرط :

أ - أن يستثنى من ذلك الفتى الذي ارتكب جريمة القتل عمداً .

ب - أن لا تقل المدة التي قضاهما الحدث في الاصلاحية أو المؤسسة عن سنة .

ج - أن يكون الحدث من ذوي السلوك الحسن خلال اقامته في الاصلاحية أو المؤسسة .

د - أن لا يكون في الاخراج عن الحدث ما يؤدي الى تعرضه لمؤثرات اجتماعية سيئة في سكناه أو في عمله .

٣ - يجوز للمحكمة بناء على طلب وزير الشؤون الاجتماعية أن تأمر بإعادة الحدث الى الاصلاحية أو المؤسسة لاكمال مدة الحكم اذا وجدت أن أيًا من الشروط التي افرج عنه بموجبها لم تنفذ أو اذا كان الحدث قد تعرض لمؤثرات اجتماعية سيئة .

المادة ١٥ - اذا ادين جرم لا تعتبر اذاتهن الاسبقيات ولا يستدعي ذلك تشديد العقوبة عليه أو فرض عقوبة أخرى غير العقوبة التي يمكن أن يحكم بها عند ارتكابه جرمًا ثانيًا .

المادة ١٦ - ١ - يجوز لكل من له الحق في استئناف احكام محاكم الدرجة الأولى أن يستأنف أي حكم من احكام محكمة الصلح أو المحكمة الابتدائية بصفتها محكمة أحداث الى محكمة الاستئناف ويكون حكمها قطعيًا .

٢ - مع مراعاة ما جاء في هذا القانون ، تسري احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية على الاستئنافات المقدمة بموجب هذه المادة .

المادة ١٧ - اذا حكمت المحكمة على حدث بدفع غرامة وكان تأخره عن دفعها يستوجب حننه فيما لو كان غير حدث فيجوز للمحكمة ان تأمر باعتقاله في دار التوقيف والاعتقال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر أو ان تحصل الزمانة منه وفقاً لقانون الاجراء كما لو كانت دنيا مستحقاً عليه للحكومة .

المادة ١٨ - ١ - يسلم القرار أو الامر أو الحكم الذي يقضي باعتقال شخص في مكان اعتقال معين بمقتضى هذا القانون مع الشخص المقرر اعتقاله الى المسؤول عن ذلك المكان ويعتبر ذلك تنويهاً كافياً لاعتقاله في ذلك المكان .

٢ - يعتبر الشخص أثناء اعتقاله على هذا الوجه وأثناء نقله من مكان الاعتقال واليه أنه تحت الحفظ القانوني فاذا فر يجوز القبض عليه بلا مذكرة قبض وارجاعه الى المكان الذي كان معتقلاً فيه .

٣ - يتخذ وزير الشؤون الاجتماعية التدابير لمعالجة الأماكن المخصصة لاعتقال المذنبين الأحداث بمقتضى هذا القانون وتفتيشها ويجوز له أن يضع أنظمة يبين فيها الأماكن التي تستعمل لهذه الغاية وكيفية معالمتها والكشف عليها وتصنيف الأشخاص الذين يتقنون فيها وطريقة معاملتهم واستخدامهم وتشغيلهم ومراقبتهم في مكان الاعتقال المدد لذلك بمقتضى هذا القانون وزيارتهم من حين إلى آخر من قبل اشخاص يبينون في تلك الأنظمة .

المادة ١٩ - اذا اصدرت أية محكمة امر المراقبة يكون لذلك الأمر ما للادانة من الأثر فيما يتعلق بإعادة المال المسروق وتمكين المحكمة من اصدار أوامر برد المال الى صاحبه أو دفع أي مبلغ تقدي بهذا الخصوص .

المادة ٢٠ - ١ - ان المحكمة التي تصدر امر المراقبة هي التي تختار مراقب السلوك الذي سيتولى الاشراف على الحدث الذي يراد وضعه تحت المراقبة واذا توفي هذا المراقب أو تعذر عليه لسبب من الاسباب القيام بواجباته أو وجد رئيس مراقبي السلوك أن من المستحسن أن يتولى الاشراف على ذلك الحدث مراقب سلوك آخر بدلاً من الأول تختار المحكمة مراقب سلوك آخر .

٢ - اذا تقرر وضع اثنى تحت اشراف مراقب السلوك وجب أن يكون مراقب السلوك امرأة .

المادة ٢١ - ١ - اذا ظهر للمحكمة بناء على طلب النيابة أو مراقب السلوك أن الحدث الموضوع تحت المراقبة قد تخلف عن مراعاة أي حكم من احكام المراقبة يجوز لها أن تصدر مذكرة حضور يكلف فيها ذلك الحدث بالحضور الى المكان وفي الزمان المبين فيها او يجوز لها ان تصدر مذكرة لاقاء القبض عليه ووضعه في معتقل خاص او الافراج عنه بكفالة الى ان يتسنى حضوره امام المحكمة .

٢ - اذا ثبت للمحكمة ان الحدث الموضوع تحت المراقبة قد تخلف عن مراعاة أي حكم من احكام المراقبة تسير في المعاملة كالآتي :

أ - يجوز للمحكمة ان تفرض على ذلك الحدث غرامة لا تتجاوز عشرة دنائير تأمر بتحصيلها من ماله او مال والده ، او

ب - اذا لم يكن ذلك الحدث قد ادين بالجرم الاصلي الذي صدر امر المراقبة بشأنه يجوز للمحكمة ان تدنيه وان تصدر أي حكم في وسعها اصداره فيما لو كانت قد ادانته بذلك الجرم ، او

ج - اذا كان ذلك الحدث قد ادين بالجرم الاصلي الذي صدر امر المراقبة بشأنه يجوز للمحكمة ان تصدر أي حكم في وسعها اصداره فيما لو كانت قد ادانته بذلك الجرم الاصلي .

٣ - اذا اصدرت المحكمة حكمها على الحدث بموجب هذه المادة فان قرارها يلغي امر المراقبة الا اذا كان الحكم مقتصرًا على دفع غرامة او عطل ضرر او تمويض او مصاريف محكمة ففي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تقرر استمرار امر المراقبة .

المادة ٢٢ - ١ - اذا ظهر للمحكمة بناء على طلب مراقب السلوك او النيابة ان حدثاً موضوعاً تحت المراقبة قد ادين بارتكاب جرم خلال نفاذ امر المراقبة يجوز لها ان تصدر مذكرة حضور يكلف فيها ذلك الحدث بالحضور الى المكان

هكذا من الأشهر

وفي الزمان المبين فيها أو يجوز لها أن تصدر مذكرة لالتقاء القبض عليه ووضعه في دار التوقيف والاحتفال أو الإفراج عنه بكفالة إلى أن يتسنى حضوره أمام المحكمة .

٢ - إذا ثبت للمحكمة أن الحدث الموضوع تحت المراقبة قد أدين بارتكاب جرم خلال نفاذ أمر المراقبة تسير في المعاملة كالآتي :

أ - إذا لم يكن ذلك الحدث قد أدين بالجرم الأصلي الذي صدر أمر المراقبة بشأنه يجوز للمحكمة أن تدبته بالجرم الأصلي وأن تصدر أي حكم يكون في وسعها إصداره فيما لو كانت قد أدانته بذلك الجرم الأصلي ، أو ب - إذا كان ذلك الحدث قد أدين بالجرم الأصلي الذي صدر أمر المراقبة بشأنه يجوز للمحكمة أن تصدر أي حكم في وسعها إصداره بذلك الجرم الأصلي .

٣ - إذا أصدرت المحكمة حكمها على الحدث بموجب هذه المادة فإن قرارها يلغي أمر المراقبة إلا إذا كان الحكم يقضي بدفع غرامة أو عطل وضطر أو تبويض أو مصادرة حياكة قتي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تقرر استمرار أمر المراقبة .

المادة ٢٣ - ١ - يجوز لكل مراقب سلوك ينحصر كامل عمله في مراقبة سلوك الأحداث ولقنن الشؤون الاجتماعية أن يحضر أمام محكمة الأحداث أي شخص يلاحظ من مظهره أنه دون الخمس عشرة سنة من العمر :

أ - إذا وجده تحت عناية والد أو وصي غدير لائق للعناية به بالنظر لاعتياده الاجرام أو ادمانه السكر أو انحلاله الخلقي المبين ، أو

ب - إذا كان ذلك الشخص بتأ شرعية أو غير شرعية لوالده سبق له أن أدين بارتكاب جرم عطل بالأداب بشأن أية بنت من بناته سواء أكانت شرعية أم كانت غير شرعية ، أو

ج - إذا كان يكثر من معاشرته لص مشهور أو موس عمومية أو معروفة ، أو

د - إذا كان يقطن أو يسكن بيتاً أو قسماً من بيت تستعمله موس لتعاطي البغاء أو تشجعه أو تساعد على ذلك .

ويشترط في ذلك أن لا يعتبر الوصف الوارد في الفقرة (ج) منطلقاً على ذلك الشخص إذا كانت الموس العمومية أو المعروفة الوحيدة التي يكثر من معاشرتها هي أمه وكانت أمه تلك تبشر مهام الوصاية عليه كما يجب وتنتهي العناية اللازمة لوقايته من التلوث .

هـ - إذا وجده يستجدي أو يتناول الصدقات من الناس ولو تستر على ذلك بأي وسيلة من الوسائل .

و - إذا وجده هائماً على وجهه وليس له بيت أو مأوى معروف أو مورد رزق معلوم أو وجده هائماً على وجهه وليس له والد أو وصي أو أن ذلك الوالد أو الوصي لم يكن مباشر ولايته أو وصايته عليه كما يجب .

٢ - إذا اقتضت حكمة الأحداث بسد التحقيق أن الشخص الذي أتى به إليها باعتبار أنه من الذين ينطبق عليهم أحد الأوصاف المدرجة في الفقرة (١) من هذه المادة يحتاج إلى العناية والحماية فيجوز لها :

أ - أن تأمر والده أو وصيه بأن يتعهد بمباشرة مهمة العناية به أو الوصاية عليه كما يجب ولها أيضاً أن تأمر والده أو وصيه بالاضافة إلى ذلك أو بدونه بدفع غرامة ، أو

ب - أن تحيله إلى معهد تسميه في قرارها ، أو

ج - أن تضعه تحت رعاية شخص مناسب شرط أن يوافق هذا الشخص على ذلك وأن يكون له حق الاشراف عليه كوالده وذلك للمدة التي تقررها المحكمة ، أو

د - أن تصدر قراراً تقضي فيه بوضعه تحت اشراف أحد مراقبي السلوك بالاضافة إلى أي قرار من القرارات الثلاثة السابقة الذكر أو بدون ذلك لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات ، أو

هـ - أن تحيله إلى مؤسسة معينة من قبل وزير الشؤون الاجتماعية خصيصاً لهذه الغاية على أن يشمل ذلك المؤسسات القائمة لوزارة الشؤون الاجتماعية إذا وجدت مناسبة . وتكون مدة الاحالة إلى أي معهد أو مؤسسة غيرت بمقتضى قرار من سة ولا يتجاوز ثلاث سنوات للزماق وخمس سنوات لغيره .

٣ - كل قرار يصدر بمقتضى هذه المادة يجب أن يكون خطياً ويجوز للمحكمة إصداره في غياب الشخص المعني في القرار وتثبت موافقة المعهد الذي تكفل العناية به بمقتضى ذلك القرار على الصورة التي تراها المحكمة كافية لارتزاه القيام بتعهده .

٤ - ١ - يكون لكل مؤسسة أو معهد عهد إليه أمر العناية بشخص بمقتضى هذه المادة حق الاشراف عليه كوالده ما دام قرار المحكمة نافذ المفعول ويكون مسؤولاً عن اعالته مع مراعاة ما ورد في البند (ب) من هذه الفقرة بشأن الاشتراك في نفقة الاعالة ويبقى الشخص تحت عناية ذلك المعهد أو المؤسسة ولو طلب والده أو أي شخص آخر استرداده ، وكل من :

١ - ساعد أو أغرى الشخص المعني بالقرار مباشرة أو غير مباشرة على الفرار من عهدة المؤسسة أو المعهد الذي عهد إليه أمر العناية به وهو عالم بذلك ، أو

٢ - أوى أو اخفى أي شخص معني بالقرار فر على الوجه المذكور أو منعه من الرجوع إلى المؤسسة أو المعهد المتكفل أمر العناية به أو ساعده على ما سلف ذكره وهو عالم بذلك يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً أو بالسجن مدة لا تزيد على شهرين .

ب - يترتب على كل محكمة تملك صلاحية احالة أي شخص إلى مؤسسة أو معهد على الوجه المتقدم ذكره اذا ظهر لها أن والد ذلك الشخص أو الشخص المسؤول عن اعالته في وسعهم أن يقدم نفقة اعالته كلياً أو جزئياً أن تصدر قراراً أو قرارات تكلف فيها ذلك الوالد أو الشخص المسؤول بالاشتراك في نفقة اعالة الشخص المعني بالقرار اثناء المدة المشار إليها فيما سبق بالمبلغ الذي ترى أنه قادر ضمن الحد المعقول على تقديمه ويجوز لها من حين إلى آخر أن تغير ما تصدره من القرارات في هذا الشأن .

ج - يجوز إصدار أي قرار من القرارات المشار إليها فيما تقدم بناء على شكوى أو طلب من المؤسسة أو المعهد المهود إليه أمر الشخص المعني بالقرار ويدفع المبلغ الذي تقرر المحكمة ارام الوالد أو الشخص المسؤول بدفعه إلى المؤسسة أو المعهد ويتفق في سبيل اعالة الشخص المعني بالقرار .

د - كل مبلغ مستحق الدفع بمقتضى مثل هذا القرار يحصل وفقاً لاحكام قانون الاجراء كما لو كان ذلك المبلغ قد حكمت به المحكمة التي أصدرت القرار المذكور في دعوى حقوقية .

هـ - اذا أصدرت المحكمة قراراً بمقتضى هذه المادة تازم به والد الشخص المعني بالقرار أو الشخص المسؤول عن اعالته بالاشتراك في نفقات اعالته وجب على ذلك الوالد أو الشخص المسؤول أن يبلغ المحكمة التي أصدرت القرار كل تغيير يحدث في مكان اقامته فإذا اختلف عن تبليغها ذلك بدون عذر مقبول يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير .

و - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية في أي وقت شاء أن يفرج عن أي شخص عهد به بموجب ما تقدم إلى أي مؤسسة أو معهد وذلك بدون قيد أو شرط أو وفقاً لما قد يشترطه من الشروط ، ويجوز للوزير اذا رأى ذلك مناسباً أن يعيد ذلك الشخص إلى المؤسسة أو المعهد الذي احيل اليه في السابق أو إلى معهد أو مؤسسة أخرى إلى أن يكمل المدة المذكورة في قرار المحكمة على أن يكون له في هذه الحالة نفس الصلاحية المبينة في أول هذه الفقرة .

ز - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية أن يصدر ما يراه مناسباً من التعليمات بشأن الاشخاص الذين يرسلون إلى أي معهد أو مؤسسة بموجب هذه المادة وعلى المؤسسة أو المعهد الذي تكفل بمثل هؤلاء الاشخاص أن يتقيد بهذه التعليمات .

ح - اذا افرج عن شخص من أي معهد أو مؤسسة بموجب هذه المادة بشرط أن يوضع تحت مراقبة مراقب السلوك وجب على والده أو وصيه أن يبلغ مراقب السلوك في الحال أي تنسيب في مكان اقامة الشخص أو وفاته وفي حالة الوفاة يجب على مراقب السلوك أن يبلغ ذلك للمحكمة التي أصدرت القرار بالاحالة إلى المعهد أو المؤسسة .

هكذا من الأشغال

ط - يجوز لمراقب السلوك بموافقة وزير الشؤون الاجتماعية أن يحضر امام المحكمة البدائية أي شخص يوشك أن ينهي المدة التي حكم بان يقضيها في أي معبد أو مؤسسة بموجب هذه المادة اذا وجد بأن ذلك الشخص سينال ضرر فيما لو أخرج عنه حين انتهاء مدة اعتقاله :

- ١ - بسبب اعتياد احد والديه أو وصيه الاجرام أو السكر أو فساد الخلق ، أو
- ٢ - بسبب عدم وجود من يعنى به عناية كافية أو حجزه عن العناية بنفسه ، أو
- ٣ - لانه لم يتم مدة التدريب في الحرفة أو المهنة التي شرع بتدريبه عليها في تلك المؤسسة أو المهنة ويجوز للمحكمة البدائية بصفتها محكمة احداث اذا اقتضت بما سبق أن تصدر قراراً بتحديد المدة التي كان قد حكم بها وذلك الى أن يبلغ ذلك الشخص الثامنة عشرة من عمره أو لمدة اقل من ذلك .

المادة ٢٤ - يعين موظف مسؤول عن قسم السلوك في وزارة الشؤون الاجتماعية يتولى ادارة مصلحة السلوك فيها ويعرف برئيس مراقبي السلوك وعدد كاف من مراقبي السلوك يخصص كل منهم للواء أو منطقة يتولى فيها القيام بواجباته بمقتضى هذا القانون .

المادة ٢٥ - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية أن يصدر بموافقة جلالة الملك أنظمة :-

- ١ - تقرر مهام رئيس مراقبي السلوك .
- ٢ - تقرر مهام مراقبي السلوك .
- ٣ - تبين السجلات التي يجب استعمالها بمقتضى هذا القانون .
- ٤ - لتنفيذ الغايات المقصودة من هذا القانون .

المادة ٢٦ - ليس في هذا القانون ما يؤثر في أي تشريع آخر يتعلق بالاحداث الا في الاحوال المنصوص عليها صراحة فيه .

المادة ٢٧ - تلتى القوانين والاصول التالية :

- ١ - قانون المجرمين الاحداث رقم (٢) لسنة ١٩٣٧ ، المنشور في العدد (٦٦٧) من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٨ شباط سنة ١٩٣٧ .
- ٢ - قانون المجرمين الاحداث (المعدل) رقم ٣١ لسنة ١٩٣٨ المنشور في العدد ٨١٥ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٥ ايلول ١٩٣٨ .
- ٣ - قانون مراقبة سلوك المجرمين رقم (٤٢) لسنة ١٩٤٤ مع ذبوله المنشور في العدد ١٣٨٠ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٤٤ .
- ٤ - اصول المجرمين الاحداث لسنة ١٩٤١ المنشور في العدد ٨١٧ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٢ ايلول سنة ١٩٣٨ (ملحق رقم ٢) .
- ٥ - اصول المجرمين الاحداث لسنة ١٩٤١ المنشور في العدد ١١٣٤ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٩ تشرين الاول سنة ١٩٤١ (ملحق رقم ٢) .
- ٦ - قانون المجرمين الاحداث الموقت رقم ٨٣ لسنة ١٩٥١ .
- ٧ - كل تشريع اردني أو فلسطيني آخر صدر قبل سن هذا القانون تكون احكامه مزايرة لأحكام هذا القانون .

المادة ٢٨ - رئيس الوزراء ووزيرا العدلية والشؤون الاجتماعية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٤/٤/٢٩

الحسين بين طلال

رئيس الوزراء
فوزي المقتي

وزير الشؤون الاجتماعية
حسين فخري الخالدي

وزير العدلية
بهجت التلهوني

نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٤/١٩٥٤ ،

تصادق على النظام الآتي وتأمراً باصداره واضافته الى أنظمة الدولة :

نظام علاوات الميدان

لموظفي دائرتي الاراضي والمساحة والري والقوى المائية

رقم (٢) لسنة ١٩٥٤

صادر بالاستناد الى المادة (١٢٠) من الدستور

- ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوات الميدان لسنة ١٩٥٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - تعطى علاوات ميدان للموظفين الذين ليس لهم مركز عمل ثابت وساعات عملهم الرسمي تتوقف على ما يقتضيه عملهم في الميدان .
- ٣ - تؤدي علاوات الميدان عن أيام العمل في الميدان بما في ذلك يوم العطلة الاسبوعية وكذلك تؤدي هذه العلاوات عن مدة لا تتجاوز يومين اثنين من أيام العطلة الرسمية والاجازة السنوية أو المرضية .
- ٤ - تعطى علاوات الميدان للموظفين الذين يتقنون بصورة موقتة من الميدان الى دوائر تسجيل الاراضي في الملحقات .
- ٥ - تؤدي علاوات الميدان عن الأيام التي يتعذر فيها العمل بسبب رداءة الطقس في الميدان .
- ٦ - موظفو الميدان المستخدمون في عمل رسمي موقت في مركز الادارة في عمان أو خارج المملكة الاردنية الهاشمية يتقاضون علاوات بمقتضى نظام الانتقال والفر المرعي الاجراء .
- ٧ - لمديري الاراضي والمساحة والري والقوى المائية أو من يقوم مقامهما ان يقررا عدم صرف علاوات الميدان لأي موظف عن أية مدة يراها مناسبة وذلك بسبب رداءة العمل أو وقوع بطله فيه أو سلوك الموظف سلوكاً مضرراً بالمصلحة .
- ٨ - معدل علاوات الميدان لكل موظف يومياً كما يلي :

فلس	
أ - موظفو الدرجتان الأولى والثانية	٤٠٠
ب - « « الثالثة والرابعة	٣٥٠
ج - « « الخامسة والسادسة	٣٠٠
د - « « السابعة والثامنة	٢٥٠
هـ - « « التاسعة والعاشر	٢٠٠

- ٩ - مأمورو التسوية والمساحون من الدرجتين السابعة والثامنة المترأسون فرقاً في الميدان يتقاضى كل منهم (٣٠٠) فلس يومياً .
- ١٠ - موظفو دائرة الاراضي والمساحة في الميدان غير المصنفين والمستخدمين برواتب شهرية - ما عدا القياسين - يتقاضون علاوات ميدان وفقاً للمادتين ٨ و ٩ من هذا النظام كما لو كانوا موظفين مصنفين أي يكون مقدار علاوة الميدان بنسبة رواتبهم الشهرية .
- ١١ - يشمل هذا النظام موظفي دائرة الري والقوى المائية المصنفين فقط .
- ١٢ - يتقاضى موظفو الميدان الذين يعملون في وادي الأردن (١٠٠) فلس يومياً علاوة على المقادير المبينة في المادتين (٨ و ٩) من هذا النظام ، وذلك خلال المدة التي تبتدئ في بداية شهر ايار وتنتهي بنهاية شهر ايلول من كل سنة .

١٣- يلغى هذا النظام والأنظمة الآتية :

أ - نظام ملاوات الميدان رقم (١) لسنة ١٩٣٨ المنشور في العدد (٦٠٣) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٣٨/٧/١٦ والنظام رقم ١ لسنة ١٩٣٩ المنشور في العدد ٦٤٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٣٩/٩/١٦ والنظام رقم ١ لسنة ١٩٤٤ المنشور في العدد ٨٥٣ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٠/١٠/١٩٤٤ والنظام رقم ١ لسنة ١٩٤٩ المنشور في العدد ٩٨٨ من الجريدة الصادر في ١٢/٧/١٩٤٩ وكل نظام فلسطيني متاخر لاحكام هذا النظام .
١٩٥٤/٤/٢٠

الحسين بن طلال

وزير المعارف	وزير المالية	نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
أحمد طوقان	سليمان سكر	سعيد المفتي	فوزي الملقى
وزير الخارجية والشؤون الاجتماعية	وزير الداخلية	وزير الاقتصاد والانشاء	وزير التجارة
حسين فخري الخاندي	هزاع المجالي	انور الخطيب	انطاس حنايا
وزير العدلية والقائم بأعمال قاضي القضاة	وزير الصحة	وزير المواصلات	وزير الزراعة
(...)	مصطفى خليفه	شفيق رشيدات	حكمت المصري

نحن حسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (٣٧) من الدستور ،
أمر بما هوأت :

١ - تحدث ميدالية باسم (مداية الحرس الوطني) .

٢ - تكون أوصاف المدالية المذكورة كما يلي :

أ - القطر : $\frac{1}{4}$ انش .

ب - الوجه : يكتب عليه شعار الجيش العربي الاردني - المملكة الاردنية الهاشمية .

ج - الظهر : يكتب وسط الدائرة الحرس الوطني ووفقها الآية القرآنية الكريمة التالية :

« إن نصركم الله فلا غالب لكم » ٣٠ محرم ١٣٦٩ - ١٤ تشرين أول ١٩٥٠ .

د - اللون : أسود .

هـ - الشريط : أبيض أحمر أبيض - قياس اللون الأبيض من الجانبين $\frac{1}{4}$ سم الأحمر $\frac{1}{4}$ سم .

٣ - تمنح هذه المدالية لأفراد الحرس الوطني من جميع الرتب الذين يظهرون تفانياً في خدمة الواجب .
١٩٥٤/٥/٤

الحسين بن طلال

وزير الدفاع	رئيس الوزراء
أبوز نسية	توفيق ابو الهدى

قرار رقم (٨)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بموجب كتابه المؤرخ ١٨/٣/١٩٥٤ رقم ٢٤٣٦/٣٤٥/٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين للنظر في تفسير أحكام قانون تقسيم الاموال غير المنقولة المشتركة رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٣ ويسان ما إذا كان هذا القانون يجيز القسمة الرضائية في حالة وجود غائب أو قاصر أو محجور أم لا بد من القسمة القضائية في مثل هذه الحالة .

وبعد الاطلاع على كتاب مدير الأراضي والمساحة المؤرخ ١٩٥٤/٣/٧ رقم ١٤٢٢/٤٢/٤ وعلى قانون تقسيم الاموال غير المنقولة المشتركة المشار اليه تجد :

أ - ان المادة الخامسة منه وهي المادة الباحثة عن القسمة الرضائية تنص على انه (اذا اتفق جميع الشركاء على قسمة مال غير منقول فيحق لهم :

١ - ان يجروا القسمة فيما بينهم على الوجه الذي يرونه ويتفقون عليه ثم يحضرون الى دائرة التسجيل مستصحين خارطة تبين حصة كل منهم مفروزة عن غيرها ويقررون امام الموظف المختص في دائرة التسجيل صحة الماملة وموافقته على القسمة وفق الخارطة التي أبرزوها وعندئذ يعطى لكل منهم سند بتصرفه مستقلاً .

٢ - ان يراجعوا دائرة التسجيل طالين اليها ان تتولى معاملة التقسيم وعندئذ يذهب الموظف المختص مستصحياً معه أحد المهندسين أو المساحين وبعد الكشف بحضور الشركاء على المحل المطلوب تقسيمه تجري معاملة التقسيم على الوجه المبين في المادة الآتية ... الخ) .

ب - وان الفقرة الأولى من المادة السابعة منه وهي المادة الباحثة عن القسمة القضائية تنص على انه (إذا طلب فريق من الشركاء أو أحدهم التقسيم ورفض الآخرون أو كان بينهم غائب أو قاصر أو محجور يترتب على قاضي الصلح ان يبلغ الشركاء أو الولي أو الوصي (كما هي الحالة) لزوم حضورهم في اليوم الذي يبينه لهذا الغرض ... الخ) .

ج - وان الفقرة الثانية منها تنص على انه (في اليوم المعين يتوجه قاضي الصلح والشركاء الذين لبوا الدعوة الى المحلل المطلوب تقسيمه وبعد ان يثبت من انسندات التصرف أو التملك التي أبرزت تتناول المحل المطلوب تقسيمه وانه في تلك وتصرف طالب القسمة وشركائه يباشر معاملة التقسيم ... الخ) .

ومن هذه النصوص يتضح جلياً أن واضع القانون قد أوجب إجراء القسمة القضائية عند وجود إحدى الحالتين التاليتين :

١ - إذا طلب فريق من الشركاء أو أحدهم التقسيم : رفض الآخرون .

٢ - إذا طلب فريق من الشركاء أو أحدهم التقسيم وكان بينهم غائب أو قاصر أو محجور ، وذلك لأن بقية الشركاء لا ولاية لهم على الغائب كما ان موافقة المحجور عليهم أو من يقوم مقامهم لا حكم لها . ولهذا فلا تجوز القسمة الرضائية في حالة وجود غائب أو قاصر أو محجور .

هذا ما نقره في تفسير النقطة المطلوب تفسيرها .

صدر ١٤/٤/١٩٥٤

عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
ممدوب وزارة المالية وكيل وزارة الداخلية عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	عضو	رئيس محكمة التمييز
محمد اسماعيل نجيب الرشيدان الياس الحوري موسى الساكت	علي مسمار		

تصحيح خطأ

بما ان المادة الرابعة من نظام التقاعد العسكري رقم ١ لسنة ١٩٥٤ التي نشرت في الصحيفة ٣٣١ من العدد ١١٧٩ من الجريدة الرسمية سقطت منها سهواً جملة (والى المستدي) يعاد نشرها بشكلها الصحيح التالي :

٤ - تبلغ لجنة التقاعد البدائية العسكرية قرارها خطياً الى وزير المالية أو من ينوبه والى المستدي وتأخذ منها وصولاً مؤرخاً يشمر بوقوع التبليغ .

هكذا من الأشهر

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم الأحد ٢١ رمضان سنة ١٣٧٣ الموافق ٢٣ أيار سنة ١٩٥٤

ملحق رقم ١ للعدد ١١٨٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٤ رمضان سنة ١٣٧٣ الموافق ١٦ أيار سنة ١٩٥٤

سنة ١٩٥٤

الفرمان

٤٠٧	رئيس الديوان الملكي الهاشمي
٤٠٧	مرسوم وزاري بتعيين وزير دولة
٤٠٧	الأوسمة
٤٠٧ - ٤٠٩	الموظفون
٤٠٩	عصر تبادل وثيقتي إبرام الاتفاق القضائي الأردني - السوري
٤١٠ - ٤٢٠	اتفاقية قضائية بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية
٤٢٠	الجنسية الأردنية
٤٢١	الاستملاك
٤٢١	قرار إعفاء من الرسوم الجمركية
٤٢١ - ٤٢٢	تعديل تعريفه النور الكهربائي في مدينة أربد
٤٢٢ - ٤٢٣	خلاصة مبدئية مجلس قلمية المحلي
٤٢٤	الاجازات المرضية
٤٢٤ - ٤٢٥	امر دفاع رقم (١٢) لسنة ١٩٥٤
٤٢٥	اعلان صادر بموجب قانون منع الاتجار مع اسرائيل لسنة ١٩٥٣
٤٢٥	الأطباء
٤٢٦	المحامون
٤٢٦ - ٤٢٧	جدول الأمراض السارية
٤٢٧ - ٤٢٨	الاعلانات

المطبعة الوطنية - عمان

مخطوط ١٠٣

هكذا من المأهول

رئيس الديوان الملكي الهاشمي

صدرت الأرادة الملكية السامية بتعيين معالي السيد بهجت التلهوني رئيساً للديوان الملكي الهاشمي من تاريخ ١٩٥٤/٥/١٥.

نحى حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة (٣٥) من الدستور ،

وبناء على تنسيب رئيس الوزراء ،

أمر بتعيين معالي السيد عبد الله الكليب وزيراً للدولة .

الحسين بن طلال

صدر عن قصرنا بسمان الزاهر في اليوم السادس من شهر رمضان المبارك
سنة ١٣٧٣ هـ الموافق لليوم الثامن من شهر مايس سنة ١٩٥٤ م

الاروسمة

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي :

- ١ - الانعام على الرئيس السيد عامر خمماش بوسام النهضة من الدرجة الرابعة .
- ٢ - الانعام على الملازم الاول السيد عبد الرحمن المحادين بوسام النهضة من الدرجة الرابعة .
- ٣ - الانعام على السيد فرحان سلام بوسام الاستقلال من الدرجة الخامسة .

الترقيات

١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي :

- ١ - ترفيع الرئيس السيد ابراهيم عمر لرتبة وكيل قائد من تاريخ ١٩٥٤/٥/٤ .
- ٢ - ترفيع الرئيس السيد عبد الله المجلي لرتبة وكيل قائد من تاريخ ١٩٥٤/٥/٥ .
- ٣ - ترفيع الرئيس السيد تركي حسين لرتبة وكيل قائد من تاريخ ١٩٥٤/٥/٦ .
- ٤ - تعيين الدكتور زهير رستم ابو غزالة طبيباً في الجيش العربي الاردني برتبة ملازم أول من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
- ٥ - ترفيع كل من الكاتين في الديوان الملكي الهاشمي السيدين غازي خير وعبد فرج الى الدرجة السادسة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ .
- ٦ - قبول استقالة مدعي عام الخليل السيد عبد الرحمن عبد الهادي من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .

ب - وافق معالي وزير الاقتصاد على نقل مأمور رخص المقالع السيد عيسى القيسي من ملاك وزارة الزراعة الى ملاك وزارة الاقتصاد من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ بدرجة وراتبه الحاليين .

ج - وافق معالي وزير الداخلية على ما يلي :

- ١ - ترفيع السيد عبد الرزاق المريات الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ٢ - ترفيع السيد فهد الزععط الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ٣ - ترفيع السيد محمود الاي اميني الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ٤ - ترفيع السيد فريد الجوزي الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ٥ - ترفيع السيد سليمان أبو حسان الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ٦ - ترفيع السيد زهير عبد الهادي الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ٧ - ترفيع السيد عمر عليم الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ٨ - ترفيع السيد صبحي الغرايبة الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ٩ - ترفيع السيد عودة الله المحادين الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ١٠ - ترفيع السيد يوسف بالو الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ١١ - ترفيع السيد فؤاد لوكاشه الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ١٢ - ترفيع السيد فائق الضمور الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ١٣ - ترفيع السيد يحيى يعقوب الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ١٤ - ترفيع السيد رمضان خليل رمضان الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ١٥ - ترفيع السيد احمد العلمي الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ١٦ - ترفيع السيد شوكت مطر الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ١٧ - ترفيع السيد رمزي يحيى الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ١٨ - ترفيع السيد عبد الرؤوف عوده الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ١٩ - ترفيع السيد علاء الدين مرتضى الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ٢٠ - ترفيع السيد محي الدين يوسف الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ٢١ - ترفيع السيد بهاء الدين مهيبار الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ٢٢ - ترفيع السيد شحاده موسى الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
- د - وافق معالي وزير الصحة على ما يلي :
- ١ - ترفيع السيد رجب عصفور الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٦/١ .
 - ٢ - ترفيع المعرض السيد عوده الشليف الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ .
 - ٣ - ترفيع المعرض السيد خليل عودة الله الخطيب الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ .
 - ٤ - ترفيع المعرض السيد يونس أمين دباب الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ .
 - ٥ - ترفيع السيد بشير ذيب الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ .
 - ٦ - ترفيع السيد وحيد زيد الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ .
 - ٧ - ترفيع السيد فريد استيتية الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ .
 - ٨ - تصنيف مفتش الملازم السيد أحمد يعقوب عرب بالدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
 - ٩ - تصنيف مأمور الصحة السيد حسن فالح الرشيدات بالدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ .
- هـ - وافق معالي وزير الشؤون الاجتماعية على ما يلي :
- ١ - ترفيع السيد نزار هاشم الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ .
 - ٢ - ترفيع السيد جهاد طوقان الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ .
 - ٣ - ترفيع السيد بهجت الناظر الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ .

هكذا من الأهل

٤ - ترفيع الأتسة كوكب السكري الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ .
و - وافق معالي وزير المالية على ما يلي :-

- ١ - تعيين السيد حسين مفلح عرجان محاسباً من الدرجة السابعة .
- ٢ - ترفيع السيد فيصل قله كري الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ .
- ٣ - ترفيع السيد بهاء الدين باط الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ .
- ٤ - قبول استقالة السيد غريغوري اسايقتش من تاريخ ١٩٥٤/٥/٥ .

ز - وافق معالي وزير المواصلات على ما يلي :-

- ١ - ترفيع السيد علي عبد الهادي الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
- ٢ - ترفيع السيد نعيم الحفش الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
- ٣ - ترفيع السيد عمر اباطه الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
- ٤ - ترفيع السيد يعقوب فريخ الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
- ٥ - ترفيع السيد ناجح الخياط الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
- ٦ - ترفيع السيد نجيب محمود الفتيش الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .
- ٧ - اعتبار تعيين السيد محمود عارف قبلاز ملغى .

ح - وافق معالي وزير المعارف على قبول استقالة المعلم السيد صبحي خضرا زايد من تاريخ ١٩٥٤/٥/١ .

ط - وافق معالي وزير الخارجية على ترفيع السيد ابراهيم التوباني الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١ .

ي - وافق معالي وزير الزراعة على نقل المعلم السيد محمد حسين الباشا الى ادارة المصرف الزراعي بدرجته وراتبه الحاليين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محضر تبادل وثيقتي إبرام الاتفاق القضائي الاردني - السوري

الموقع في دمشق بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٥٣

نحن الموقعين أدناه :

علي سيدو : مدير الشؤون السياسية والتفصيلة في وزارة الخارجية الاردنية .

عدنان نشابة : القائم بأعمال دائرة المعاهدات والمحفوظات السياسية في وزارة الخارجية السورية .

اجتمعنا في قصر وزارة الخارجية السورية بدمشق الساعة الثانية عشرة والنصف من يوم الاحد الواقع في ٢ ايار ١٩٥٤ ،
لتبادل وثيقتي الابرام الصادرين عن كل من :

صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية

والمتعلقين بالاتفاق القضائي الاردني - السوري الموقع في دمشق بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٥٣ من قبل معالي السيد بهجت
التهوني وزير العدل عن الحكومة الاردنية الهاشمية ومعالي السيد أسعد هارون وزير العدل عن الحكومة السورية .

وبعد الاطلاع على هاتين الوثيقتين وجدنا مطابقتين للأصول المرعية في كل من البلدين فبادرناهما وإقراراً بذلك نظمنا هذا
المحضر على نسختين وقعنا عليهما بتوقيعنا .
دمشق ٢١ ايار ١٩٥٤

عن حكومة الجمهورية السورية
عدنان نشابة

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
علي سيدو

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٩ بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٣ المتضمن
التصديق على الاتفاقية القضائية المقودة فيما بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية السورية
بشكلها التالي وتوقيض معالي وزير الدلية بالتوقيع عليها بالنيابة عن الحكومة الأردنية .

رئيس الوزراء

توفيق ابو الهدى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اتفاقية قضائية

بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية

ان حكومتني :

المملكة الأردنية الهاشمية

والجمهورية السورية

رغبة منهما في التعاون على تعقيب المجرمين وتنفيذ الاحكام وتسيير التبليغات والانايات القضائية .

وتحقيقاً لما تهدف اليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية .

اتفقتا على ما يلي :

الفصل الأول

تسليم المجرمين

المادة (١)

يجري تسليم المجرمين بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية وفقاً لاحكام هذا الاتفاق .

المادة (٢)

يكون التسليم واجباً اذا توفر في الطلب الشرطان التاليان :

١ - اذا كانت الجريمة بحسب وصفها من قبل القاضي المختص في الدولة طالبة بالاستناد الى قانون بلدة جنائية أو جنحة لا يقل
حد عقوبتها الأدنى في الحبس سنة أو لا يقل الحكم بها اذا كان قد صدر عن الحبس ثلاثة أشهر .

٢ - اذا كانت الجريمة قد ارتكبت في أراضي الدولة طالبة أو كانت قد ارتكبت خارج أراضي الدولتين وكانت قوانين كل منهما
تعاقب على الجرم اذا ارتكب خارج أراضيها .

المادة (٣)

يجوز للدولة المطلوب اليها التسليم أن تمتنع عنه في الحالات التالية :

١ - إذا كان الشخص المطلوب من رعاياها حين ارتكب الجريمة ، على ان تتولى هي محاكمته وفقاً لقوانينها ، بموجب ملف قضائي
تنظمه السلطات القضائية في الدولة طالبة ، وعلى الحكومة المطلوب اليها التسليم أن تبلغ نتيجة الحكم الى الحكومة طالبة
فيقرر المراجع القضائي المختص فيها وقف التعقيبات نهائياً أو وقف تنفيذ الحكم إذا كان قد حكم بالدعوى .

٢ - اذا كان الجرم واقعاً في أراضي الدولة طالبة التسليم وكان الشخص المطلوب من غير رعايا الدولة طالبة وكانت الانفصال
المستندة اليه غير معاقب عليها في قانون الدولة المطلوب اليها التسليم .

٣ - اذا كان الجرم قد ارتكب خارجاً عن أراضي الدولتين وكانت قوانين الدولة المطلوب اليها التسليم لا تعاقب على الجرم اذا
ارتكب خارج أراضيها ولم يكن الشخص المطلوب من رعايا الدولة طالبة .

٤ - اذا كانت الجريمة أو العقوبة قد سقطت حين وصول الطلب بمقتضى قوانين الدولة المطلوب اليها التسليم فيما لو ارتكبت
تلك الجريمة في أراضيها ما لم يكن المطلوب من رعايا الدولة طالبة .

المادة (٤)

لا يسمح بالتسليم في الحالات التالية :

- ١ - إذا كانت الجريمة سياسية .
- ولا يعتبر من الجرائم السياسية :
- أ - جرائم القتل والسطو والسرقة المصحوبة بأعمال إكراهية سواء ارتكبها شخص واحد أم أكثر ضد الأفراد أو ضد السلطات المحلية أو السلك الحديدية أو غير ذلك من وسائل النقل والمواصلات .
- ب - كل تمادي على رئيس الدولتين المتعاقبتين .
- ج - الجرائم العسكرية .
- د - الشروع في الجرائم المذكورة في الفقرات (أ ، ب ، ج) إذا كان قانون الدولتين يعاقب عليه .
- ٢ - إذا ارتكب الجرم في أراضي الدولة المطلوب إليها التسليم .
- ٣ - إذا كان المطلوب تسليمه من المواطنين المكافئين بمهمة رسمية خارج بلاده وكان الجرم المطلوب من أجله وقع أثناء ممارسته المهمة أو بسبب ممارستها أيأما .
- ٤ - إذا كان المطلوب تسليمه من موظفي السلك السياسي المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية أو أي شخص آخر يتمتع بتلك الحصانة بحسب القانون الدولي أو أي عهود ومواثيق أخرى .
- ٥ - إذا كان المطلوب تسليمه قد جرت محاكمته أو كان قيد التحقيق أو المحاكمة عن الجريمة المطلوب تسليمه من أجلها سواء كان ذلك في الدولة المطلوب إليها التسليم أو في الدولة غير الدولة - طالبة التسليم - التي وقع الجرم في أراضيها .
- ٦ - إذا كانت الجريمة أو العقوبة قد سقطت بموجب قوانين الدولة طالبة التسليم أو قوانين الدولة التي وقع الجرم في أراضيها .

المادة (٥)

- ١ - إذا كان لدى الدولة المطلوب إليها التسليم عدة طلبات من دول مختلفة بحق الشخص ذاته من أجل الجريمة نفسها تكون الأولوية بالتسليم للدولة التي أضررت الجريمة بمصالحها أو للدولة التي ارتكبت الجريمة في أراضيها .
- ٢ - أما إذا كانت الطلبات مبنية على جرائم مختلفة فتقرر الأولوية بالاستناد للظروف ووقائع ولا سيما لحظورة الجريمة وعمل اقترافها وتاريخ ورود الطلبات وتعهد إحدى الدول طالبة التسليم بإعادة الشخص المسلم .

المادة (٦)

إذا كان الشخص المطلوب ملاحقاً أو محكوماً عليه بجريمة أخرى في الدولة المطلوب إليها ، ثبتت هذه الدولة في طلب تسليمه ويؤجل تسليمه إلى أن تبطل ملاحقته أو يقرر منع محاكمته أو يقضي ببراءته أو عدم مسؤوليته أو تنفذ فيه العقوبة أو يعفى منها أو ينتهي توقيفه لزوال الأسباب التي اقتضت .

ولا يحول ذلك دون إرساله مؤقتاً إلى الدولة طالبة ليمثل أمام سلطاتها القضائية ، على أن تمهد هذه السلطات بإعادته بعد استجوابه أو بعد الحكم في القضية التي جرى تسليمه من أجلها مع إبقاء حريته عجزوة وفقاً للحكم أو القرار الصادر بحقه من سلطات الدولة التي سلمته .

المادة (٧)

- ١ - تقدم طلبات التسليم من وزير العدل في الدولة طالبة إلى وزير العدل في الدولة المطلوب إليها التسليم .
- ٢ - يجب أن يتضمن ملف الطلب :
- أ - بياناً مفصلاً عن هوية الشخص المطلوب وأوصاله مع صورته الشخصية إن أمكن .

- ب - مذكرة توقيف أو احضار صادرة عن سلطة مختصة إذا كان الشخص المطلوب غير محكوم عليه .
- ج - نسخة مصدقة عن النصوص التي تعاقب على الفعل وبياناً مفصلاً من القاضي واضح اليد على القضية يتضمن انطباق الفعل على تلك النصوص والأدلة التي تثبت مسؤولية الشخص المطلوب .
- د - صورة مصدقة عن الحكم إذا كان الشخص المطلوب قد حكم عليه سواء حاز قوة القضية المقضية أم لم يحزها .
- هـ - بياناً من القاضي واضح اليد على القضية بعد زوال أو سقوط العقوبة بحسب قانون دولته .
- و - الإشارة إلى أن الطلب موافق لأحكام هذه الاتفاقية .

المادة (٨)

- ١ - تفصل في طلبات تسليم المجرمين في كتبا الدولتين السلطات المختصة وفقاً للقانون الناقد حين الطلب لدى كل منهما .
- ٢ - إذا تقرر تسليم الشخص المطلوب فلي وزير العدل في الدولة المطلوب إليها التسليم أن يعلم فوراً زميله في الدولة طالبة وأمر حالاً بتنفيذ قرار التسليم .
- ٣ - إذا تقرر رفض الطلب أبلغ وزير العدل في الدولة المطلوب إليها التسليم زميله قرار الرفض وأسبابه .

المادة (٩)

- ١ - تتعاون الدولتان المتعاقبتان بالبحث عن المجرمين وتوقف بصورة احتياطية الأشخاص المطلوبين للمحاكمة أو المحكوم عليهم بالجرائم الجائرة بها التسليم وتعتمد تحقيقاً لهذا التعاون الاتصالات الرسمية البريدية أو البرقية أو الهاتفية أو غيرها . على أن يبين فيها نوع الجرم المسند إليه والنص القانوني الذي ينطبق عليه الجرم . ويجوز للدولة طالبة أن ترسل إلى الدولة المطلوب إليها التسليم من تعتمده من رجالها لمعاونتها في البحث عن المجرم المطلوب تسليمه .
- ٢ - لا يجوز أن تزيد مدة التوقيف الاحتياطي في الدولة المطلوب إليها التسليم على خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ إرسال إشعار برقي بذلك إلى وزير العدل في الدولة طالبة ، ويخل سبل المقروض عليه عند انتهائها بقرار من السلطة ذات الاختصاص إذا لم يصل ملف طلب التسليم خلال هذه المدة ، إلا أنه يجوز تمديد المدة المذكورة خمسة عشر يوماً أخرى إذا رغبت الدولة طالبة بذلك لعدم امكان تهيئة الملف أو إذا كان الملف الوارد ناقصاً .
- ٣ - يجري التوقيف وفقاً لقوانين الدولة المطلوب إليها التسليم ، وفي كل الأحوال يجري توقيف المجرمين في السجون ودور التوقيف المخصصة لمسكربي تلك الدولة .
- ٤ - إذا اعترف المقروض عليه بأنه هو الشخص المطلوب وأقر بالجرم المسند إليه وجدت السلطات المختصة في كتبا الدولتين أن هذا الجرم من الجرائم التي يجوز فيها التسليم بحسب أحكام هذا الاتفاق ورضي الشخص المطلوب أن يسلم بدون ملف طلب التسليم إلى الحكومة التي تطلبه ، فلهذه السلطات أن تأمر بتسليمه .

المادة (١٠)

- ١ - مع الاحتفاظ بحقوق الغير وتبعاً لتقدير السلطة المختصة تسلم إلى الدولة طالبة الأشياء التي حازها الشخص المطلوب نتيجة ارتكابه الجريمة المطلوب تسليمه من أجلها أو التي وجدت لديه فصول ودورت والآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة وكل شيء آخر يساعد في تحقيقها .
- ٢ - تسلم هذه الأشياء إلى الدولة طالبة إذا صدر قرار بالموافقة على تسليم المجرم سواء أتم هذا التسليم أم لم يتم بسبب موت المجرم أو هربه أو عدم إمكان القبض عليه .
- ٣ - يعمل هذا التسليم بجميع الأشياء المخفية أو المودعة من قبل الشخص المطلوب في البلاد التي قررت التسليم والتي تظهر بعد تنفيذها .

هكذا من الأشهر

٤ - للدولة المطلوب اليها التسليم أن تحتفظ بالاعياء المصادرة إذا رأت لزوماً لها من أجل اجراء تحقيق جزائي ، ولها أن تحتفظ بحق استرجاعها للناية نفسها على أن تعهد بإعادتها عندما يصبح ذلك ممكناً .

المادة (١١)

على الدولة الطالبة أن تقدم باستلام الشخص المطلوب خلال ثلاثين يوماً ابتداء من تاريخ ارسال اشارة برقي اليها بصدور قرار التسليم ، والا فللدولة المطلوب اليها حق تخليه سبيله ، ولا يمكن طلبه مرة ثانية من أجل الجريمة نفسها .

المادة (١٢)

١ - لا يحاكم الشخص المطلوب ولا تنفذ بحقه عقوبة الا عن الجريمة التي سلم من اجلها أو عن الجرائم الملازمة لها التي تظهر بعد التسليم .

٢ - إذا حكم عليه بحسم من مدة الحكم مدة التوقيف الاحتياطي التي قد يكون قد قضاه في الدولة المطلوب اليها .

٣ - إذا تقرر منع محاكمته أو حكم بإعدامه أو بعدم مسؤوليته فعلى الدولة التي طلبته أن تعيده على نفقتها الى المكان الذي كان فيه وقت تسليمه .

المادة (١٣)

لا يجوز توقيف الشخص المطلوب ولا محاكمته ولا تنفيذ العقوبة بحقه عن جريمة أخرى الا في الحالات التالية :

أ - إذا قبل ذلك .

وفي هذه الحالة يدون قبوله في محضر يوقع عليه هو أو وكيله ويرسل ذلك المحضر الى الدولة التي سلمته .

ب - إذا وافقت على ذلك الدولة التي سلمته .

وتطلب هذه المرافقة بحسب اصول طلب التسليم .

ج - إذا اتاحت له وسيلة الخروج من أراضي الدولة المسلم اليها ولم يخرج منها خلال شهر واحد .

د - إذا ارتكب الجريمة بعد التسليم في الدولة التي سلم اليها .

المادة (١٤)

إذا هرب الشخص المسلم ودخل أرض الدولة التي قررت تسليمه فيوقف ويسلم بناء على طلب مباشر من الدولة التي سلم اليها دون مراسم جديدة .

المادة (١٥)

إذا جرى تسليم مجرم بين إحدى الدولتين المتعاقبتين ودولة ثالثة بغير الطرف الآخر مرور الشخص المذكور والقوة الكافية لمحافظة مع الاشياء الوارد ذكرها في المادة (١٠) عبر أراضيه أو تقوم إحدى الدولتين بتأمين نقله أو المحافظة عليه بمجرد تقديم صورة عن قرار التسليم الى قوة الامن المختصة .

المادة (١٦)

تتحمل كل دولة على سبيل المقابلة جميع النفقات التي يستلزمها تسليم الشخص المطلوب .

الفصل الثاني

تنفيذ الاحكام الجزائية

المادة (١٧)

١ - تنفذ كل من الدولتين في أرضها للدولة الأخرى الأحكام المكتسبة الدرجة القطعية الصادرة عن المحاكم الجزائية إذا كانت تتضمن عقوبة الحبس أقل من ثلاثة أشهر أو عقوبة الغرامة أو الحكم بالرسوم أو النفقات .

٢ - تنفذ كل من الدولتين على الصورة نفسها تدابير الاحتراز والحل والحجر من الحقوق المدنية إذا كان متفقاً وقانون البلدين .

٣ - يجوز بطلب من الدولة مصدرة الحكم تنفيذ العقوبة التي تجاوز الحبس ثلاثة أشهر في الدولة الثانية بموافقتها .

المادة (١٨)

ان الاحكام الجزائية الصادرة عن قضاء إحدى الدولتين المتعاقبتين بشأن أفعال يصفها قانون الدولة الأخرى بالجنايات أو الجنح يمكن الاستناد اليها ما دامت متفقة والقانون النافذ في بلاد الدولة الأخرى :

١ - لأجل تنفيذ ما ينجم عنها من تدابير الاحتراز ومن فقدان الأهلية والاسقاط من الحقوق .

٢ - لأجل الحكم بتدابير احترازية وفقدان أهلية واسقاط حقوق أو يردود وتوضعات وتنازع مدنية أخرى .

٣ - لأجل تطبيق أحكام التكرار واعتياد الاجرام واجتماع الجرائم ووقف التنفيذ ووقف الحكم النافذ وإعادة الاعتبار .

المادة (١٩)

١ - يقدم النائب العام في الدولة الطالبة طلب التنفيذ الى زميله في الدولة المطلوب اليها حيث يوجد الشخص المحكوم .

٢ - يحوي ملف الطلب :

أ - بياناً مفصلاً عن هوية الشخص المحكوم وأوصافه مع صورته الشمسية ان أمكن .

ب - صورة مصدقة عن الحكم مشروحاً عليها ان الحكم حاز قوة القضية المقضية وانه واجب التنفيذ .

٣ - يصدر النائب العام قراره في الطلب على وجه السرعة ، وله أن يطلب من زميله الطالب الايضاحات التي يراها . فإذا قرر قبول الطلب نفذته وبلغ النتيجة الى زميله وإذا قرر رفض الطلب رفع قراره الى وزير العدل الذي يصدر قراراً نهائياً بإجابة الطلب أو رفضه .

٤ - إذا قرر النائب العام رفض طلب التنفيذ بحق شخص موقوف لا يجوز تخليه سبيله الا بعد صدور قرار الوزير .

المادة (٢٠)

تتحمل كل دولة على سبيل المقابلة نفقات التنفيذ في أرضها .

الفصل الثالث

تبادل المعلومات الجزائية

المادة (٢١)

١ - تتبادل دائرتا السجل العدلي في الدولتين المعلومات عن الجنح والجنايات المحكوم بها في أحدها عند رعايا الدولة الأخرى .

٢ - تعطى كل من الإدارتين بياناً الادارة الثانية ما تطلبه من معلومات مستقاة من السجل العدلي .

هكذا من أهل

الفصل الرابع

تنفيذ الأحكام غير الجزائية

المادة (٢٢)

الأحكام الواجبة التنفيذ

كل حكم نهائي مقرر لحقوق مدنية أو تجارية أو قاض بالزامات مدنية من المحاكم الجزائية أو متعلق بالأحوال الشخصية صادر عن هيئة قضائية قائمة بشكل قانوني في إحدى الدولتين المتعاقبتين يكون قابلاً للتنفيذ في الدولة الأخرى وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

المادة (٢٣)

كيفية تقديم طلب التنفيذ

يقدم الطلب إلى السلطة القضائية التي يحق لها تنفيذ الأحكام المحلية في المكان الذي يجب التنفيذ فيه وفقاً لقانون الدولة المقدم إليها الطلب دون حاجة إلى سلوك طريقة إعطاء صيغة التنفيذ.

المادة (٢٤)

المستندات الواجب تقديمها مع الطلب

على طالب التنفيذ أن يضم إلى طلبه الحكم أو القرار المطلوب تنفيذه مصدقاً من المرجع القضائي الصادر عنه ومذيلاً بشرح من هذا المرجع يفيد أن الحكم أو القرار صالح للتنفيذ.

المادة (٢٥)

الحالات التي يجوز فيها رفض التنفيذ

لا يجوز للسلطة القضائية المختصة في الدولة المطلوب إليها التنفيذ أن تبحث في أساس الدعوى، ولا يجوز لها أن ترفض تنفيذ الحكم إلا في الحالات التالية:-

- ١ - إذا كانت الهيئة القضائية التي أصدرت الحكم غير مختصة بنظر الدعوى بسبب عدم ولايتها (عدم الاختصاص المطلق) أو بحسب قواعد الاختصاص الدولي.
- ٢ - إذا صدر الحكم دون أن يدهى المنفذ عليه للمحاكمة، أو إذا دعي ولم يمثل تمثيلاً صحيحاً.
- ٣ - إذا كان الحكم لم يكسب القوة التنفيذية بحسب قوانين البلاد التي صدر فيها.
- ٤ - إذا كان الحكم أو السبب الذي بني عليه مخالفاً للنظام العام أو الآداب العامة للدولة المطلوب إليها التنفيذ، أو إذا كان الحكم متناقضاً لمبدأ معتبر كقاعدة عمومية دولية.
- ٥ - إذا كان قد صدر حكم نهائي فصل في أساس الموضوع ذاته وبين الخصوم أنفسهم عن إحدى عاكم الدولة المطلوب منها التنفيذ أو كان لدى هذه المحاكم دعوى ما زالت قيد النظر بين الخصوم أنفسهم في الموضوع ذاته وكانت قد رفعت قبل إقامة الدعوى الصادر فيها الحكم المطلوب تنفيذه.
- ٦ - إذا كان الحكم صادراً على حكومة الدولة المطلوب إليها التنفيذ أو على أحد موظفيها لأعمال قام بها بسبب الوظيفة فقط.

المادة (٢٦)

تنفيذ أحكام المحكمين

مع مراعاة ما ورد في المادة السابقة تنفذ أحكام المحكمين وفقاً لهذه الاتفاقية بعد إعطائها الصيغة التنفيذية في الدولة التي صدرت فيها.

المادة (٢٧)

تنفيذ الاسناد الرسمية

إن الاسناد الرسمية القابلة للتنفيذ في إحدى الدولتين تكون قابلة للتنفيذ في الدولة الثانية، ما لم تكن مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة للدولة المطلوب إليها التنفيذ، وعلى أن تتوفر فيها الشروط الضرورية لاعتبارها رسمية وفقاً لقانون الدولة التي نظمت فيها.

الفصل الخامس

إجراءات الإفلاس والصلح الوافي وتصفية الشركات

المادة (٢٨)

أثر الأحكام

للأحكام والقرارات المتعلقة بشهر الإفلاس والصلح الوافي وتصفية الشركات والتركات الصادرة عن قضاء إحدى الدولتين المتعاقبتين، أثر شامل في الدولة الأخرى، وفقاً للقواعد الميئة في هذه الاتفاقية.

المادة (٢٩)

اختصاص المحاكم

- ١ - أن المحكمة المختصة بشهر الإفلاس وتقرير الصلح الوافي وتصفية الشركات هي محكمة المحل الرئيسي فيما يتعلق بالأشخاص الطبيعيين، ومحكمة المركز الرئيسي فيما يتعلق بالأشخاص الاعتباريين.
- ٢ - إذا كان المركز الرئيسي للشخص الاعتباري خارج أراضي الدولتين المتعاقبتين، يكون الاختصاص لمحكمة المحل الرئيسي الكائن في أراضي إحدى هاتين الدولتين.
- ٣ - إذا كان للشخص الطبيعي أو الاعتباري محل في كل من الدولتين المتعاقبتين ولم يعرف إيهما المحل الرئيسي، يكون الاختصاص للمحكمة التي رفعت إليها القضية بتاريخ أسبق.
- ٤ - في حالات الاستعجال يجوز للسلطات القضائية في كل من البلدين اتخاذ التدابير المؤقتة أو الاحتياطية القانونية لصيانة حقوق ذوي العلاقة.

المادة (٣٠)

إجراءات الشهر

إذا كان قرار الإفلاس أو الصلح الوافي أو تصفية الشركة الصادر عن عاكم إحدى الدولتين المتعاقبتين يشمل فرعاً أو عملاً كائناً في أراضي الدولة الثانية، فيجب أن تتم إجراءات الشهر بعمرة وكيل التفليسة أو المصفي في موقع ذلك الفرع أو المحل وفقاً للقوانين النافذة فيه.

هكذا من الشاهل

المادة (٣١)

الاختصاص في تحرير التركات

يكون الاختصاص في طلبات تحرير التركة وتصفيتها لمحكمة الدولة التي يوجد في دائرتها آخر موطن للمتوفي .

المادة (٣٢)

اجراءات تحرير التركات وتصفيتها

إذا كان قرار تحرير التركة وتصفيتها الصادر عن محاكم إحدى الدولتين المتعاقبتين يشمل أموالاً كانت في الدولة الثانية، فيجب أن تتم إجراءات التصفية في هذه الدولة بمعرفة محرر التركة أو مصفيا في موقع وجودها وفقاً للقوانين النافذة فيه .

المادة (٣٣)

صلاحيات وكلاء الفليسة والمصفين

يتمتع وكلاء الفليسة والمصفون ومحررو التركات المميزون من قضاء إحدى الدولتين المتعاقبتين في أراضي الدولة الثانية بجميع الحقوق التي تساعد على أداء المهام المكلفين بها ضمن حدود القوانين النافذة في أراضي الدولة الثانية .

المادة (٣٤)

حالات مختلفة للاختصاص

- ١ - يوضع تعيين وكلاء الفليسة وتحديد سلطاتهم والاصول الواجب اتباعها لتثبيت وقبول الدين وعقد المصالحة وتوزيع موجودات الفليسة لقانون الدولة التي شهر فيها الافلاس .
- ٢ - تفصل محاكم الدولة التي شهر فيها الافلاس في جميع الامور التي تتعلق بالفليسة .
- ٣ - يجري بيع الاموال المنقولة وغير المنقولة وفقاً لقوانين الدولة الموجودة فيها هذه الاموال .
- ٤ - يخضع الامتياز المترتب على الاموال المنقولة وغير المنقولة لقانون الدولة الموجودة في اراضيها هذه الاموال .
- ٥ - تكون الدعاوى المتعلقة بالملكية والتصرف والامتياز من اختصاص محاكم الدولة التي توجد فيها الاموال المختلف عليها .

المادة (٣٥)

الافلاس المشر من محاكم دولة ثالثة

لا تمتد آثار شهر الافلاس الصادر عن محاكم إحدى الدولتين المتعاقبتين الى أراضي الدولة الثانية إذا كان المدين المفلس سبق أن شهر افلاسه من محاكم دولة ثالثة وكانت آثار ذلك الافلاس تشمل أراضي الدولة الثانية بموجب اتفاقية معقودة بينها وبين الدولة الثالثة على شرط أن يكون سبق لوكيل الفليسة أن تمسك بالحقوق الناتجة عن تلك الاتفاقية .

المادة (٣٦)

حقوق الدولة والمؤسسات العامة

إذا كان الشخص المشر افلاسه من محاكم إحدى الدولتين المتعاقبتين مرتبطاً مع الدولة الثانية أو إحدى مؤسساتها العامة يتخذ يتلقى بخدمة عامة فليس لهذه الاتفاقية أن تمنع الدولة المذكورة من تطبيق واتخاذ جميع الاجراءات والتدابير المخصوص عليها في قوانينها لتأمين متابعة سير تلك الخدمة العامة .

الفصل السادس

التبليغات

المادة (٣٧)

يجري تبليغ جميع الوثائق والأوراق القضائية بين الدولتين المتعاقبتين بالطرق المبينة في هذا الفصل .

المادة (٣٨)

- ١ - تتم اجراءات التبليغ مباشرة بين المحاكم والدوائر القضائية المتماثلة في الدولتين المتعاقبتين .
- ٢ - إذا عُدت الوثيقة المطلوب تبليغها عن محكمة أو دائرة قضائية لا يوجد في بلاد الدولة الثانية ما يماثلها فيجري التبليغ بواسطة محكمة الدرجة الأولى في محل إقامة الشخص المطلوب تبليغه .
- ٣ - إذا ارسلت الوثيقة خطأ الى سلطة غير مختصة بتبليغها فتبليغها هذه السلطة مباشرة الى المرجع المختص باجراء التبليغ وفقاً لاحكام هذا الاتفاق والتشريع المحلي ، على أن يبلغ ذلك الى السلطة الطالبة .

المادة (٣٩)

- ١ - يجب أن يتضمن الطلب البيانات اللازمة المتعلقة بهوية الشخص المطلوب تبليغه : اسمه ، لقبه ، مهنته ، موطنه ، على أن تكون الوثيقة المطلوب تبليغها على نسختين تسلّم إحداها الى الشخص المطلوب تبليغه وتعاد الثانية مبدية بما يفيد اجراء معاملة التبليغ .
- ٢ - إذا لم يجر التبليغ بين الموظف المختص السبب في ذلك وتعاد الأوراق الى مصدرها .

المادة (٤٠)

- ١ - يجري التبليغ وفقاً لقوانين الدولة المطلوب اليها اجراءه .
- ٢ - إذا رُغبت الدولة الطالبة في اجرائه على وجه معين فيجوز ذلك شرط أن لا يتعارض مع النظام العام في الدولة المطلوب اليها التبليغ .

المادة (٤١)

لا تجوز إحكام المواد السابقة دون امكان التبليغ بواسطة البريد إذا كان قانون الدولة الصادر عنها يبيّن ذلك .

المادة (٤٢)

لا يجوز للدولة المطلوب اليها التبليغ أن ترفض اجراءه الا اذا كان موجهاً الى شخص ملاحق بجرم ينطبق على إحدى الحالات المبينة في المادتين ٣ و ٤ من هذه الاتفاقية .

المادة (٤٣)

يعتبر التبليغ الجاري على الشكل المبين في هذا الفصل كأنه قد تم داخل أراضي الدولة طالبة التبليغ .

المادة (٤٤)

- ١ - تتحمل كل من الدولتين المتعاقبتين نفقات التبليغ الذي يتم في اراضيها .
- ٢ - تكون نفقات حضور الشاهد أو الخبير على عاتق الدولة الطالبة ويرفق بمذكرة الدعوة المبلغ الذي يخصص الى الشاهد أو الخبير لقاء مصاريف السفر والإقامة .

هكذا من الأهل

المادة (٤٥)

- ١ - لا يجوز أن يلاحق أو يوقف أي شاهد أو خير مهما كانت جنسيته ، إذا دعي من قبل أحد الفريقين وحضر أمام محاكم هذا الفريق سواء من أجل أحكام أو جرائم سابقة أم بحجة اشتراكه في الأفعال موضوع الدعوى التي حضر من أجلها .
- ٢ - يد أن هؤلاء الأشخاص يفقدون هذه الميزة إذا لم يتأدروا أراضي الدولة الطالبة رغم استطلاعهم ذلك خلال ثمانية أيام ابتداء من الزمن الذي يصبح حضورهم أمام السلطات القضائية غير ضروري .

المادة (٤٦)

- ١ - إذا كان الشاهد أو الخير المطلوب موقوفاً في أراضي الدولة المدعى منها ، فإنه يتم إرساله موقوفاً على شرط أن تعهد الدولة التي دعت بإبقائه موقوفاً وإعادةه كذلك إلى الدولة الثانية .
- ٢ - للدولة المطلوب منها حق الامتناع عن إرساله لتقديرات خاصة منها رفض الشخص نفسه .

الفصل السابع

الانابات القضائية

المادة (٤٧)

يصح مباشرة أي إجراء قضائي يتعلق بدعوى ويؤثر في إثباتها أو نفيها في أرض كل من الدولتين المتعاقبتين بواسطة انابة قضائية وفقاً لأحكام هذا الفصل .

المادة (٤٨)

- ١ - تقدم السلطة القضائية في إحدى الدولتين المتعاقبتين مباشرة للسلطة القضائية المختصة التابعة للدولة الأخرى طلب انابة ترغب إليها فيه اتخاذ الاجراء القضائي المطلوب .
- ٢ - تنفذ السلطة القضائية المختصة الانابة المطلوبة وفقاً للإجراءات القانونية المتبعة لديها ، على أنه إذا رغبت الدولة الطالبة في تنفيذ الانابة بطريقة أخرى أجيبت إلى وقتها ما لم يعارض ذلك مع قوانين الدولة المنفذة .
- ٣ - تحاط السلطة الطالبة علماً ، إذا رغبت بذلك ، بمكان وزمان تنفيذ الانابة يتسنى لصاحب الشأن أن يحضر هو أو وكيله .

المادة (٤٩)

إذا كانت الانابة تتعلق بموضوع أو إجراء لا يجيزه قانون الدولة المطلوب إليها أو إذا تضرر التنفيذ ، ففي كلتا الحالتين تعذر الدولة المطلوب إليها السلطة الطالبة بذلك مع بيان الأسباب .

المادة (٥٠)

إذا وجه طلب الانابة لسلطة قضائية غير مختصة ، يحال الطلب مباشرة منها للسلطة القضائية المختصة وفقاً للنظم المتبعة في التشريع الداخلي لكل دولة منهما مع إبلاغ السلطة الطالبة بذلك .

المادة (٥١)

- ١ - تتحمل الدولة المطلوب إليها تنفيذ الانابة الجزائية نفقاتها ما عدا نفقات الجراء قبل الدولة المطالبة أمراً .

- ٢ - في الانابة المدنية ، يتحمل الشخص الجارية لمصلحته النفقات اللازمة لها ، وعليه أداء السلفة التي تقدمها المحكمة للدولة الطالبة .
- ٣ - للدولة المطلوب إليها تنفيذ الانابة أن تتقاضى لحسابها وفقاً لقوانينها الرسوم المقررة على الأوراق التي تقدم أثناء تنفيذ الانابة .

المادة (٥٢)

يكون للإجراء القضائي الذي يتم بواسطة الانابة الأثر القانوني الذي يكون له فيما لو تم أمام السلطة المختصة في الدولة الطالبة .

الفصل الثامن

أحكام ختامية

المادة (٥٣)

- ١ - يحق لكل من الدولتين المتعاقبتين إنهاء هذه الاتفاقية بكاملها أو ببعض موادها ويكون اثر الانتهاء بعد انقضاء ستة أشهر على تاريخ تبليغه .
- ٢ - تبقى أحكام هذه الاتفاقية سارية على طلبات التنفيذ المقدمة وفقاً لأحكام الفصل الرابع قبل انقضاء مدة الأشهر الستة المذكورة .

المادة (٥٤)

تصدق هذه الاتفاقية وفقاً للنظم الدستورية النافذة في كل من الدولتين المتعاقبتين .

المادة (٥٥)

يعلن بهذه الاتفاقية بعد شهر من تاريخ تبادل وثائق الإبرام بين الدولتين المتعاقبتين ، وتعتبر ملغاة جميع الاتفاقيات السابقة المعقودة بينهما أو باسمهما والمتعلقة بالموضوعات التي تناولتها هذه الاتفاقية .

الجنسية الأردنية

- أ - صدرت الإرادة الملكية السامية الموافقة على ما يلي :-
- ١ - منح السيد بهاء الدين عيسى الجنسية الأردنية .
- ٢ - منح السيد عبد الرحيم محمد الجنسية الأردنية .
- ب - قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي :-
- ١ - منح السيد هادي يعقوب اصلايان الجنسية الأردنية بالنسبة .
- ٢ - السماح للسيد صبحي الويش وزوجه بالتخلي عن جنسيتهما الأردنية للنسبة السورية .
- ٣ - اعتبار عبد الفتاح بنوته وولديه محمد وعمود فاعدين الجنسية الأردنية لتجنسهم بالجنسية السعودية .

هكذا من الأشهر

الاستاذ

اعلان

صادر عن رئاسة بلدية السلط

تعلن بلدية السلط هزمها على التقديم لمجلس الوزراء بمقتضى (١٥) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية بطلب استملاك ما مساحته (٢) متر و (٧٢) سائتي من ملك السيد رجا المسعود وما مساحته (٤) متر و (٢٢) سائتي من ملك السيد سليمان العواد الخريسات من أجل تأسيس مجرى لمياه المطر في هذا الملك وفتح طريق بسعة ثلاثة أمتار على سطح المجرى المذكور لأن هذا المشروع عائد للنفع العام بحسب قانون الاستملاك الصادر سنة ١٩٥٣.

رئيس بلدية السلط

عبد الله الداود

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٢ الموافقة على القرار التالي الذي وضعه معالي وزير التجارة ومعالي وزير المالية للاعفاء من الرسوم الجمركية :

قرار اعفاء

عملاً بالصلاحيات المخولة لنا بمقتضى المادة (٤٤) من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ قررنا اعفاء البسط الصوفية المصنوعة في غزة عند استيرادها مباشرة الى الاردن من الرسوم الجمركية شرط ان تكون مرفقة بشهادة من البقرة التجارية في غزة تصادق عليها من السلطات الحكومية المختصة تثبت صحة منشأها على أن تحدد الكميات المسموح بافقاتها من قبل وزير التجارة.

يعتبر هذا القرار نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبعد مصادقة مجلس الوزراء عليه.

وزير التجارة - الجمارك

وزير المالية

تعديل تعريفية النور الكهربائي في مدينة اربد

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٦ الموافقة على قرار بلدية اربد رقم ٣٥٤ تاريخ ١٩٥٣/١١/٣ والمتضمن تعديل تعريفية الكهرباء في مدينة اربد بالشكل التالي على أن يعمل بها من تاريخ ١٩٥٤/٦/١.

التعريفية

- ١ - اعتبار تسعيرة النور الكهربائي كما يلي :-
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -
- ٥ -
- ٦ -
- ٧ -
- ٨ -
- ٩ -
- ١٠ -
- ١١ -
- ١٢ -
- ١٣ -
- ١٤ -
- ١٥ -
- ١٦ -
- ١٧ -
- ١٨ -
- ١٩ -
- ٢٠ -
- ٢١ -
- ٢٢ -
- ٢٣ -
- ٢٤ -
- ٢٥ -
- ٢٦ -
- ٢٧ -
- ٢٨ -
- ٢٩ -
- ٣٠ -
- ٣١ -
- ٣٢ -
- ٣٣ -
- ٣٤ -
- ٣٥ -
- ٣٦ -
- ٣٧ -
- ٣٨ -
- ٣٩ -
- ٤٠ -
- ٤١ -
- ٤٢ -
- ٤٣ -
- ٤٤ -
- ٤٥ -
- ٤٦ -
- ٤٧ -
- ٤٨ -
- ٤٩ -
- ٥٠ -
- ٥١ -
- ٥٢ -
- ٥٣ -
- ٥٤ -
- ٥٥ -
- ٥٦ -
- ٥٧ -
- ٥٨ -
- ٥٩ -
- ٦٠ -
- ٦١ -
- ٦٢ -
- ٦٣ -
- ٦٤ -
- ٦٥ -
- ٦٦ -
- ٦٧ -
- ٦٨ -
- ٦٩ -
- ٧٠ -
- ٧١ -
- ٧٢ -
- ٧٣ -
- ٧٤ -
- ٧٥ -
- ٧٦ -
- ٧٧ -
- ٧٨ -
- ٧٩ -
- ٨٠ -
- ٨١ -
- ٨٢ -
- ٨٣ -
- ٨٤ -
- ٨٥ -
- ٨٦ -
- ٨٧ -
- ٨٨ -
- ٨٩ -
- ٩٠ -
- ٩١ -
- ٩٢ -
- ٩٣ -
- ٩٤ -
- ٩٥ -
- ٩٦ -
- ٩٧ -
- ٩٨ -
- ٩٩ -
- ١٠٠ -

- ٢ - أن تعتبر أقل مقطوعة في الشهر لكل مشترك سبعة كيلوات قيمتها مائتين ومائتين فلساً.
- ٣ - أن يدفع المشترك مبلغ خمسين فلساً بدلاً من مائة فلس وذلك المبلغ الذي كانت تتقاضاه الشركة باسم (صيانة العداد) وذلك بالاحتياط الى بدل تأمين العداد الذي تقدمه الشركة وقدره ثلاثة دنانير .
- ٤ - أن تسمح الشركة للراغبين بالاشتراك أن يقدموا هم أنفسهم الادوات والاسلاك اللازمة للتوصيل من النوع الذي تستعمله الشركة وفي حالة تقديم هذه الادوات من قبل الشركة لا يجوز لها استيفاء الثمن زيادة عن السعر الدارج في الأسواق .
- ٥ - لا تزيد اجور التوصيل والعداد والتابلو عن دينار واحد اذا كانت المسافة لا تزيد عن الثلاثين متراً بين نقطة الوصل في المسكن والخط وما زاد عن ذلك فعلى حساب المتر الطولي الواحد باجرة قدرها عشرة فلس .
- ٦ - تلغى الرسوم الاخرى التي تتقاضاها الشركة كرسوم وصل واشتراك وغيرها .
- ٧ - الا يكون منتج الكهرباء مخيراً في قطع الكهرباء ومنعه عند قيام المشترك أو الطالب بتحقيق كافة الشروط المترتبة عليه .

خلاصة ميزانية مجلس قفقيلية المحلي

خلاصة الواردات للسنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥

الواردات المقدرة للسنة ٥٥/٥٤	الواردات المقدرة للسنة ٥٤/٥٣	الواردات المقدرة للسنة ٥٤/٥٣	الواردات الحقيقية للسنة ٥٣/٥٢	البند	ايواب الواردات
٩٥٧	٤٩٣	١٢٧٩	٣٥٢	١	الرخص والضرائب
٧٢١	٦٤٣	٦٦٦	٧٥٦	٢	الرسوم والخدمات
٤٠٦	٥٦٠	٤٠٦	٤٨٨	٣	ايرادات املاك المجلس
٣٧٦٢	١٠٦٢	٤٠٦٢	٩٠٣	٤	مشروع المياه
٤	١٠	٤	٢	٥	مترقات
٥٨٥٠	٢٧٦٨	٦٤١٧	٢٥٠١		مجموع الواردات العادية
٢٣٠٠	٢٣٠٠	٢٠٠٠	٣٣٣٠	٦	اعانات الحكومة
٦٠٠٠		٦٠٠٠	١٥٠٠	٧	القروض
١٠٠	١٠٠		١١	٨	حسابات الماروف
١٠٠٠	١٢٠٠	١٧٠٠		٩	حسابات المستشفى الاهلي
٩٤٠٠	٢٦٠٥	٩٧٠٠	٤٨٤١		مجموع الواردات فوق العادة
١٥٢٥٠	٦٢٧٣	١٦١١٧	٧٣٤٢		اجمال الواردات

رئيس مجلس قفقيلية المحلي

عبد الرحيم السبع

السكرتير - المحاسب

محمد أمين عناية

اتقون بموافقتي في ١٩٥٤/٣/٢٨ : متصرف لواء نابلس

بهجت طياره

هكذا من الأهلى

خلاصة المصروفات للسنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥

البند	المصروفات الحقيقية لـ ٥٢/٥٢	المصروفات المقدرة لـ ٥١/٥٢	المصروفات المقدرة لـ ٥١/٥٢	المصروفات المقدرة لـ ٥٥/٥٤
١ - الإدارة العامة	٧٤٣	٩٦٠	٨٨٥	٩٩٣
٢ - المطبعة	٢٠٥	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٣ - الخدمات الصحية	٤٦٠	٥٥٢	٤٩٥	٥٠٧
٤ - خدمات الأمن	٤٢٨	٤٨٧	٤٨٧	٥١٢
٥ - الخدمات الاجتماعية	٩٩	١٥٠	١٣٠	١٦٠
٦ - الاشتغال العمومية المتكررة	٧٩	١٨٢	١١٠	٩٤٥
٧ - مشروع المياه	١٦٣٢	١١٨٨	٩٤٤	١١٢٤
٨ - متفرقات	٤٨٨	٤٨٥	٤٣٤	٤٥٩
مجموع المصروفات العادية	٤١٣٤	٤٢٠٤	٣٦٨٥	٤٩٠٠
٩ - الاشتغال العمومية فوق العادة	١٧٠٨	٨٤٠٠	١٥٤٠	٢٢٠٠
١٠ - أعمال القروض	٤٧	١٥٠٠	١٥٠	٦٠٠
١١ - تسديد القروض		١٥٠	١٥٠	١٥٠
١٢ - حسابات المعارف	١٠٨	٨٥٠	٧٠٠	٨٠٠
١٣ - حسابات المستشفى		١٧٠٠	١٦٠٠	١١٠٠
مجموع المصروفات فوق العادة	١٨٦٣	١١١٠٠	٣٩٩٠	١٠٢٥٠
اجمال المصروفات	٥٩٩٧	١٥٣٠٤	٧٦٧٥	١٥١٥٠

السكرتير - المحاسب

محمد أمين عناية

أقرن بموافقتي في ١٩٥٤/٣/٢٨ : متصرف لواء نابلس
بهجت طباره

خلاصة الموجودات والمطلوبات كما هي في ١٩٥٤/٣/٣١

البيان	ودات	المطلات	ودات	المطلات
فلس	دينار	فلس	دينار	فلس
الرصيد في ١٩٥٤/٣/٣١ :				
٨٣٠	٢٧٦	١٦٤	١٥٢١	١٦٤
٦٣	٣٢٠	١٦٤	١٥٢١	١٦٤
٢٧١	٩٢٤			
المجموع				

السكرتير - المحاسب

محمد أمين عناية

رئيس مجلس تقيلية المحلي
عبد الرحيم السبع

الاجازات المرضية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٥٤/٥/١ الموافقة على ان يعطى للموظفين المجازين اجازة مرضية لمدة أكثر من ثلاثة اشهر وللموظفين المكفوفة يدهم عن العمل بسبب تهم استند اليهم ، نصف راتبهم كاملاً مع نصف العلاوة المقررة (أي علاوة غلاء المعيشة) ونصف العلاوة الفنية ايضاً ان كان من الموظفين الذين يتقاضون علاوات فنية مع جميع العلاوات المقررة لأفراد العائلة .

أمر دفاع رقم (١٢) لسنة ١٩٥٤

صادر بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩

عملاً بالصلاحيات المخولة الي بمقتضى المادة السادسة من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ أمر بما يلي :

- ١ - يمنع استيراد أي نوع من الاعنات المدونة في اذناء من ايطاليا .
- ٢ - يعمل بهذا الامر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٣ - كل من يخالف هذا الامر يعرض نفسه للمعقوبات المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .

١٩٥٤/٥/١٧

رئيس الوزراء
توفيق أبو الهدى

١ - الموز الطازج

٢ - فستق عيد

٣ - يمش طازج

٤ - حراير

٥ - كالة أنواع الریش باستثناء ریش الوينة

٦ - صوف خام

٧ - معدن البوتاس

٨ - الفوسفور

٩ - اسمنت

١٠ - الحردوات الحديدية

١١ - حبر طباعة

١٢ - الزيت المطرية باستثناء زيوت الحمضيات

١٣ - آلات التبريد الصناعية والبيئية

١٤ - آلات للسقي الزراعي

- ١٥- مصنفات يدوية
١٦- ماكينات قسيل كهربائية
١٧- ساعات
١٨- شفرات حلقة
١٩- مجالي نحاسية للتنظيف
٢٠- جلود وفرو
٢١- الملابس للصناعة
٢٢- آلات الكتابة
٢٣- اسنان صناعية
٢٤- ثوب اسنان صناعي

اعلان

صادر بموجب قانون منع الاتجار مع اسرائيل لسنة ١٩٥٣

بالاشارة لما ورد في المواد الثانية والسابعة والثامنة من القانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٣ «قانون منع الاتجار مع اسرائيل» المنشور بالعدد ١١٤٣ من الجريدة الرسمية اعلان انني قد عهدت الى وزارة التجارة لتقوم باعمال المكتب الاقليمي لمقاطعة اسرائيل وانني عينت السيد عبد الله الدباس ليقوم بوظيفة ضابط الاتصال مع المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل بالاضافة لوظيفته الاصلية.

رئيس الوزراء
توفيق أبو الهدى

الاطباء

- ١- صرحت وزارة الصحة للدكتور سعيد حسني دهمش الأردني التابعة بتعاطي مهنة الطب في المملكة الأردنية الهاشمية.
- ٢- صرحت وزارة الصحة للدكتور فؤاد علي حمدان اللبناني الجنسية بتعاطي مهنة الطب في المملكة الأردنية الهاشمية على أن يبقى عمله محصوراً في الجيش العربي الأردني.
- ٣- صرحت وزارة الصحة للدكتور ابراهيم ملحمة اللبناني التابعة بتعاطي مهنة الطب في المملكة الأردنية الهاشمية على أن يبقى عمله محصوراً في الجيش العربي الأردني.
- ٤- صرحت وزارة الصحة للدكتور محمد سليم عبد العمد اللبناني التابعة بتعاطي مهنة الطب في المملكة الأردنية الهاشمية على أن يبقى عمله محصوراً في الجيش العربي الأردني.

المحامون

دفع المحامي السيد فرح اسحق رسم المحاماة لعام ١٩٥٣ - ١٩٥٤

جدول الامراض السارية

الشهري لشهر آذار سنة ١٩٥٤

المرض	عمان	السلط	مادبا	الزرقاء	اربد	جرش	عجلون	ديراب	سميد	الكرك	معان	الطفيلة	العقبة	المجموع
اصابات تيفوئيد	٨	٦	١	١	١	٦	١	٤						٢٧
وفيات														٢
اصابات بارا تيفوئيد	١					٢	١							٥
وفيات														١
اصابات ذات الرئة	٦	٢٠	٧	١٩	٩	٢	١							٦٦
وفيات														٢
اصابات ابو كعب	٥٧	١٢	٢٧											٩٦
وفيات														٢٢٨
اصابات انفلونزا	٢٠	١	٣٠	٣	٥	١٦٢	٥							٢٢٨
وفيات														٢
اصابات خناق														٢
وفيات														٥٤
اصابات ديرة تري	١٢	٣	٣	٦	١	٣		٤	٧	١				١٤
وفيات														٥٤
اصابات حصة	٤٢	٩	١	١٣	١٧									٨٣
وفيات														٢
اصابات سعال ديكبي	٩	٤												١٤
وفيات														٢
اصابات حمى تقاس														٢
وفيات														٢٩
اصابات جذري ماء	١٩	٤												٢٩
وفيات														٢٩
اصابات التهاب السحايا	٤													١٠
وفيات														١٠
اصابات شلل الاطفال	١													٦
وفيات														٦
اصابات حمى راجعة	١													٣
وفيات														١

هكذا من الأشهر

جدول الامراض السارية

الشهري لشهر آذار سنة ١٩٥٤

المرض	القدس	رام الله	بيت لحم	أريحا	نابلس	جنين	طولكرم	الخليل	المجموع
اصابات تيفوئيد	٢	٣	٣					١	٩
وفيات									
اصابات ذات الرئة		٢	٥	١				٣	١١
وفيات									
اصابات ديزنتري	١٥	٤	١	٦	٢			٤	٢٣
وفيات									
اصابات التهاب السحايا	٢	١	٤	١	١			١	١١
وفيات									
اصابات جذري ماء	٧	٢	١	٢٦	٢٣	٤			٦٣
وفيات									
اصابات انفلونزا				١				٥	٦
وفيات									
اصابات ابو كعب	٢٤	١٩	١١	٧	٧		٢	٣	٧٣
وفيات									
اصابات حصبة	١	٣	٢١	٤٢	١٥	١٠٢	٢٢	٧	٢١٣
وفيات			٢			١٠			١٣
اصابات بنت الحمراء	١					١			٢
وفيات									
اصابات سعال ديكبي	٢	٥	١٠	٦٥			٤	٢	٨٨
وفيات									
اصابات خناق	١							٢	٣
وفيات									
اصابات حمى راجعة								١	١
وفيات									
اصابات حمى نفاس	١								١
وفيات									
اصابات حمى قرمزية	١								١
وفيات									

الاعلانات

اعلانات صادرة بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

٥ تعلن مكتبة الاستقلال المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٨ تموز سنة ١٩٤٥ والمعلن عنها في العدد ٨٢٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ تموز ١٩٤٥ التعديلات التالية :

١ - انضمام السيد كاظم القطب الى هذه الشركة اعتباراً من ١٩٥٤/٤/٥ .

٢ - زيادة رأسمال الشركة بحيث يصبح (٣٠.٠٠٠) دينار اردني .

٥ تعلن شركة فاخوري وهوراني المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٩٤٩/٢/٥ انضمامها الى شركة فاخوري وجميل وشركاهم المسجلة بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٤٨ والمعلن عنها في العدد ٩٦٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٨ .

٥ تعلن شركة اترناشيونال تريدرز المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٢ والمنشور عنها في العدد ١٠٠٦ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١/٢/١٩٥٠ والملاحق رقم ١ للعدد ١١٢٧ الصادر بتاريخ ١١/٢٣/١٩٥٢ بأنها قررت ما يلي:-

١ - زيادة رأسمالها ٥٠٠٠ دينار بحيث يصبح رأسمالها ٧٠٠٠ دينار اردني .

٢ - يوقع عن الشركة كل من السيدين يوسف مرقص نصار وجورج الياس قسطندي منفرداً وتوقيع أي منهما منفرداً ملزم للشركة .

٥ تعلن الشركة الهندسية الصناعية الميكانيكية المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٩٥٣/٨/٢٧ والمعلن عنها في الملحق رقم (١) للعدد ١١٥٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٣ انسحاب السيد علي أمين عياد من الشركة وانضمام السيدة ماري سمعان وكيلة اليها .

٥ لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الرابع من شهر مايس سنة ١٩٥٤ الشركة المسماة (شركة معشر وجعدون للمقاولات المحدودة) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

شركة معشر وجعدون للمقاولات المحدودة .

يوسف المعشر و خليل جعدون .

عمان .

٥٠٠٠٠ دينار اردني .

٢٥٠٠٠ دينار اردني .

الشريكين مجتمعين ومنفردين

١/٤/١٩٥٤ ولاجل غير مسمى .

القيام بجميع المقاولات والتعهدات على جميع انواعها .

السادة لوزا وشركاهم (محاسبون وفاحصو حسابات قانونيون) .

٥ لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثامن من شهر مايس سنة ١٩٥٤ الشركة المسماة (وكالة بابل للسياسة والسفر) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

وكالة بابل للسياسة والسفر .

سليمان طاهر الداوددي - أردني ورجائي حسين عويضة - اردني .

عمان ، ويجوز لها فتح فروع في انحاء المملكة الاردنية وخارجها .

١٠٠٠ دينار اردني .

٥٠٠ دينار اردني .

الشريكان المذكوران أعلاه مجتمعين .

١٩٥٤/٥/٨ ولمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .

تعاطي أعمال السياحة والسفر وما يتعلق ويتفرع عنها .

اسم الشركة

أسماء الشركاء

مركز الشركة

رأسمال الشركة المقرر

رأسمال الشركة المدفوع

الشركاء المفوضون بتولي شؤون الشركة

والتوقيع عنها

تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها

أعمال الشركة

هـ لقد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم الثامن عشر من شهر نيسان سنة ١٩٥٤ الشركة المسماة (الشركة الصناعية الاردنية) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة
اسماء الشركاء
رأس مال الشركة
مركز الشركة
أسماء الشركاء المفوضين والتوقيع عنها
تاريخ ابتداء الشركة وانتهاءها
غايات الشركة

الشركة الصناعية الاردنية لاصحابها صلاح وعصاف .
حسن وفطين عساف ومحمد حسن وصلاح .
ثلاثة آلاف دينار (٣٠٠٠) .
عمان ويجوز فتح فروع لها في المملكة الاردنية الهاشمية .
محمد صلاح وفطين عساف مجتمعين .
من تاريخ تسجيلها ولادة غير محدودة .
القيام بصناعة بوابير الطبخ والاتجار بها وصنع قطع التيارات اللازمة لها .

هـ لقد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم الثالث من شهر مايس سنة ١٩٥٤ الشركة المسماة (شركة الطفلة التجارية للاستيراد والتصدير) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة
أسماء الشركاء
مركز الشركة
رأس مال الشركة المدفوع
مسؤولية الشركة
اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها

شركة الطفلة التجارية للاستيراد والتصدير .
السادة : خليف البوامله ، لؤي العوران ، سالم بن صباح ، سلمان الضروس ،
عبد الكريم ابن مفلح ، ياسين خليل ، سامي عبد النبي ، سالم عرار ، دوينع سعد .
مدينة الطفلة ، ويجوز فتح فروع لها داخل المملكة .
٤٥٠٠ دينار اردني .
ان مسؤولية الشركاء محدودة بنسبة ما دفعه كل منهم في رأس المال .

تدار أعمال الشركة من قبل السادة : ياسين خليل ، وخليف البوامله ،
ولؤي العوران ويحصر التوقيع عن الشركة لدى البنوك والدوائر الرسمية
في ياسين خليل وحده .
١٩٥٤/٥/٣ ولأجل غير مسمى .
الاتجار بالاستيراد والتصدير بجميع الاصناف .
السادة خضر ورمضان وشركاهم .

تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها
غايات الشركة
فاحصو حسابات الشركة

هـ لقد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم السادس من شهر مايس سنة ١٩٥٤ الشركة المسماة (شركة تقيات عمان للمساهمة المحدودة) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة
اسماء الشركاء
مركز الشركة
رأس مال الشركة المقرر والمدفوع
عدد الاسهم وقيمتها
أسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها

شركة تقيات عمان للمساهمة المحدودة .
يوسف عبد العزيز الديرياني ، رامي رشيد شما ، أنيس رسلان الشوريجي ،
أسعد محمد أبو الراغب ، راتب اسماعيل أبو الراغب ، زاهد الحاج أسعد
أبو الراغب ، ابراهيم محمد أبو الراغب ، شريف الحاج أسعد أبو الراغب
عمان .
٥٤٢٧ دينار اردني .
٥٤٢٧ تنهما كل سهم منها بقيمة دينار اردني واحد .

راتب اسماعيل أبو الراغب ، أنيس رسلان الشوريجي ، رامي رشيد شما
وزاهد الحاج أسعد أبو الراغب وقد فوضوا السيدين أنيس شورويجي
وأسعد محمد أبو الراغب بالتوقيع مجتمعين ومنفردين .
١٩٥٤/٤/١ ولأجل غير مسمى .
أن تقوم بأعمال نقل البضائع داخل المملكة الاردنية الهاشمية وخارجها
بحيث أن تمتلك أية وسائل نقل وأن تشغلها لخدمة عملائها
عندما تمتلك وتدير المشاغل اللازمة من أجل التايات اعلانية

تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها
الاعمال التي تتعاملها الشركة

أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

يعلن ان عمل تسوية الأراضي سيشرع به في أراضي قرية عناتا التابعة قضاء القدس ما عدا منطقة الابنية التابعة لها .
ان الاشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة سيلتزمون فيما بعد باعلان التاريخ
الذي يجب يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار اليه .

عن مدير الأراضي والمساحة
محمد الاسماعيل

اعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

- ١ - يعلن ان عمل التسوية للأراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم الاول من شهر حزيران سنة ١٩٥٤
الوصف - عدم أراضي قرية عناتا .
- ٢ - على جميع الاشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة ان يقدموا ادعاءاتهم
والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الأراضي الذي سيكون موجوداً في نفس القرية .
- ٣ - ان عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الاشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أية أرض سواء
كان ذلك الحق معترفاً به أو منازعاً فيه .

عن مدير الأراضي والمساحة
محمد الاسماعيل

١٩٥٤/٥/١٧

قرار

صادر من محكمة بداية حقوق نابلس

اسم المدعية : الحاجة فخرية ابو غزاله ، وكيلها المحامي محمد توفيق الحيي - نابلس .
اسم المدعى عليه : محمد حمدان الحاج احمد من باقة الغربية وبجهول الاقامة .
بناء على السندات المبصرة « م / ١ و م / ٢ و م / ٣ و م / ٤ » تقرر المحكمة الزام المدعى عليه محمد حمدان الحاج احمد
من باقة الغربية بدفع المبلغ المدعى به وقدره مائتين وخمسة وعشرين ديناراً للمدعية وتضمين الرسوم والمصاريف والقائدة بمعدل
٦ / ١ على مبلغ مائة وخمسة وثمانين ديناراً من تاريخ استحقاق الكميلة م / ٢ ومن تاريخ الادعاء عن أربعين ديناراً المذكورة
بالمبرز م / ٣ كما تقرر تضمينه مبلغ خمسة عشر ديناراً اتماب محاماة .
قرار صدر بحضور وكيل المدعية وبغياب المدعى عليه في ١٨ / ٤ / ١٩٥٤ .

القاضي
خليل العوشي

القاضي المترئس
جعفر هاشم

هكذا من الأشغال

اخبار

صادر من دائرة اجراء نابلس
في القضية الاجرائية رقم ١٩٥٤/٥٠٧

الى السيد محمد حمدان الحاج احمد من باقة القرية المجهول محل الإقامة .
بناء على الحكم الصادر ضدك من محكمة بداية نابلس رقم ٥٤/٣٩ تاريخ ١٩٥٤/٤/١٨ ابلغك انه يجب عليك أن تؤدي في ظرف شهر واحد من تاريخ النشر ، الرسوم الموجلة وقد رها ستة دنائير وثلاثمائة فلس ، لصندوق الخيرية ، وان تحضر لهذه الدائرة لاجل تنفيذ حكم هذا الاعلام ، وفي حالة عدم الدفع أو تأخره عن الحضور تمد بمنعاً عن تنفيذ الحكم بطوعمك ، وستباشر دائرة الاجراء بالمعاملات التنفيذية اللازمة قانوناً بحقك حسب الاصول تحريراً في ١٩٥٤/٤/٢٩ .

مأمور اجراء نابلس
يوسف نجم

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة صلح القدس

المدعي : مدعي عام القدس .
المدعى عليه : عبد السلام محمد الهندي من القدس .
الى عبد السلام محمد الهندي من القدس ومجهول مكان الإقامة .
يقضي حضورك لمحكمة حقوق صلح القدس يوم الخميس الواقع في السابع والعشرين من شهر ايار سنة ١٩٥٤ الساعة العاشرة صباحاً للنظر في الدعوى التي أقامها عليك المدعي - مدعي عام القدس - بطلب مبلغ خمسة عشر ديناراً وثلاثمائة واربعة وتسعون فلساً ثمن لوازم وجزاءات بدل ورواتب كنت قد استلمتها زيادة وبدون حق قبل ترمييك من الخدمة بالجيش حسبما جاء في لائحة دعواه المودعة لدى قلم هذه المحكمة ، والتي يمكنك الاطلاع عليها واستلام نسخة منها في اوقات الدوام الرسمي .
فاذا لم تحضر أو لم ترسل وكيلك عنك تجري محاكمتك غيابياً .
تحريراً في ١٩٥٤/٤/٢٨

رئيس كتبة محكمة صلح القدس
منير ترزي

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح السلط

الاسم والشهرة : محمد شحاده محمد الحلاق من قرية البريجية قضاء الخليل تابع متجول .
تمين يوم الأحد الواقع في ١٩٥٤/٥/١٦ الساعة ٨ صباحاً موعداً للنظر في الدعوى التي أقمستها على عبد الله العلي المحمود بمادة أخسند .
يقضي حضورك في الوقت المدين الى محكمة صلح السلط ، وان لم تحضر أو ترسل وكيلك عنك تجري بحقك المعاملة القانونية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة القدس البدائية في القضية الجرائية رقم ١٩٥٣/٢٦٠

الى احمد اسماعيل دودين المجهول محل الإقامة .
خذ علماً بأنه تمين يوم السبت الواقع في ١٩٥٤/٥/٢٦ موعداً للنظر في الدعوى التي أقامها عليك الحق العام بتهمة تقديم رشوة لموظف عمومي فان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة في اصول المعاملات الجرائية .
رئيس محكمة القدس البدائية
فايز سعادته

ورقة اخبار

صادرة من دائرة اجراء عمان
خاصة بتبليغ قرار الحبس الى المدين

الى المدين : م حسين يونس الدوزي المجهول محل الإقامة .
قررت رئاسة اجراء عمان حبسك مدة خمسة عشر يوماً لعدم تأدية الدين البالغ قدره دينار وخمسين فلساً الى دائنك صندوق الخيرية فاذا لم تود الدين أو تستعمل حقك المنصوص عليه في المادة ٥ من قانون الاجراء باستئناف قرار الحبس خلال اسبوع من تاريخ تبليغه اليك سيفقد هذا القرار بحقك حسب الاصول .
مأمور اجراء عمان
١٩٥٤/٤/٢٩

ورقة اخبار

صادرة من دائرة اجراء عمان
خاصة بتبليغ قرار الحبس الى المدين

الى المدين نجاتي يحيى جوده من عمان مجهول محل الإقامة .
قررت رئاسة اجراء عمان حبسك مدة احدى وعشرين يوماً لعدم تأدية الدين البالغ قدره سبعة دنائير والرسوم الى دائنك صندوق الخيرية فاذا لم تود الدين أو تستعمل حقك المنصوص عليه في المادة ٥ من قانون الاجراء باستئناف قرار الحبس خلال اسبوع من تاريخ تبليغه اليك سيفقد هذا القرار بحقك حسب الاصول .
مأمور اجراء عمان
١٩٥٤/٥/٥

هكذا من المأهول